الأحاديث النبوية في فضائل معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه

لفضيلة الشيخ

محمد الأمين الشنقيطي

وبهامشها

منحة ذي الجلال في التعليق على «فضائل معاوية بن أبي سفيان» وإبطال حجج الرافضة وأهل الضلال

بقلم

عمرو عبد المنعم سليم





الأحاديث النبوية في

فضائل معاوية بن أبي سفيان

لفضيلة الشيخ

محمد الأمين الشنقيطي

وبهامشها

منحة ذي الجلال في التعليق على

« فضائل معاوية بن أبي سفيان »

وإبطال حجج الرافضة وأهل الضلال

بقلم

عمرو عبد المنعم سليم



عضو اتحاد الناشرين المصريين (٣٧٨)

الطبعة الأولى
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م

للاتصال بالدار : ج.م.ع. طنطا ش محمد فريد برج محمد فريد (٢٦) «الإدارة».
هاتف : 3290288 - 002040
تليفاكس : 3307147 - 002040 E_Mail : dar_eldia_eg@yahoo.com
3amro@mooga.com
جوال : 0104256424 أو 0100575513 أو 0101826084 - (0020)

فروعنا :
الإدارة : طنطا : ش محمد فريد برج محمد فريد (٢٦) - تليفاكس : 3307147 - 002040
المنصورة : عزبة عقل - أمام شور للتسجيلات - جوال : 0127004112
القاهرة : خلف الجامع الأزهر ٨ ش البيطار - جوال : 0163145129

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، إنه من يهده الله فلا مضل له ، ومن يُضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيراً .

أما بعد:

فإن الصحابي الجليل معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه أحد محن الرافضة ، فإنهم قد ناصبوه العداء كما ناصبوا كثيراً من صحابة النبي ﷺ العداء والكراهة والذم ، ذلك العداء الذي لم يسلم منه أحب الناس إلى النبي ﷺ من النساء كعائشة - رضي الله عنها - ، ومن الرجال كأبيها أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -.

حتى صار من شعارهم الوقيعة في صحابة النبي ﷺ والخوض في أعراضهم ، ومن شعار أهل السنة والسلف وأهل الحديث وعوام الأمة الترضي على صحابة النبي ﷺ ، والترحم عليهم ، وعدم الخوض فيما شجر بينهم، فهم ما بين مجتهد مصيب فله أجران، ومجتهد مخطئ فله أجرٌ واحدٌ ، وكلهم مشمول بالثناء الحسن والترضي والتقدمة بنص الكتاب والسنة المشرفة .

قال تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ

اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة : ١٠٠].

وفي « الصحيحين » : من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال :

قال رسول الله ﷺ : « **لا تسبوا أصحابي ، فلو أن أحدكم أنفق مثل أُحُدٍ ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه** » .

وقد تلقى بعض روافض العصر بعض النقولات المغرضة في حق معاوية بن أبي سفيان ـ رضي الله عنه ـ التي تقتضي النقيصة ، فأشاع ذكرها بين الناس، ترويجًا لمذهبه الفاسد ، وإبطالا ـ وهيهات ـ لتعديل الله ورسوله ﷺ له بتعديل عموم الصحابة، بل وباختصاص معاوية نفسه - رضي الله عنه - بفضائل خاصة في أحاديث صحيحة ثابتة كما سوف يأتي ذكره وبيانه .

وأما تلك الأخبارالواردة في مثالب معاوية فهي ما بين أخبار مُعَلَّقة مبتورة الأسانيد ، أو أخبار واهية وربما موضوعة الأسانيد بل والمتون، وكل هذا لا عبرة به في النقد العلمي الرصين والحكم على أحوال الناس، فكيف إذا قابل ذلك أحاديث صحيحة عن النبي ﷺ الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوي في اختصاص ذلك الصحابي الجليل بمناقب عدَّة .

وبعد : فهذه رسالة لطيفة لفضيلة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي جمع فيها الأحاديث النبوية في فضائل معاوية بن أبي سفيان ، وخرَّجها تخريجًا علميًا ، وحقق القول فيها صحةً وضعفًا .

وهي رسالة نافعة جدًا ، وقد أتممت النفع بها بتعليقات كثيرة عليها

تقع منها في كثيرٍ من المواضع موقع الشرح والبيان ، لا سيما وقد زدت عليها زيادات عدة في ذكر الأخبار التي ورد ذكرها في كتب التواريخ التي يحتج بها الرافضة على الطعن في هذا الصحابي الجليل الذي هو كاتب الوحي وخال المؤمنين ، وبيَّنت ما فيها من أوجه الضعف والرد ، حتي لا يغتر بها أحد الجاهلين ، وإبطالاً لحجج هؤلاء الرافضة المعاندين ، ثم أفردت بابًا في آخر الكتاب فيما يجب على المسلم اعتقاده في صحابة النبي ﷺ، وما يجب عليه من التوقف فيما شجر بينهم من شحناء أو مقاتلة ، والترضي عليهم جميعًا ، والترحم عليهم .

وقد أسميته : « **منحة ذي الجلال في التعليق على فضائل معاوية بن أبي سفيان وإبطال حجج الرافضة وأهل الضلال** » .

فأسأل الله تعالي أن أكون قد وُفِّقتُ لما تصدَّيت له ، وأن يجعل عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم ، إنه سبحانه ولي ذلك والقادر عليه .

والحمد لله رب العالمين

وكتب: أبو عبد الرحمن
عمرو عبد المنعم سليم

* * *

مقدمة [1]

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين ، **أما بعد** :

الأحاديث في فضائل معاوية ـ رضي الله عنه ـ ومناقبه كثيرة مشهورة بعضها في «الصحيحين» .

قال ابن كثير (١١ / ٤١٠) :

« قال ابن عساكر (٥٩ / ١٠٦) : وأصحُّ ما رُوي في فضل معاوية حديث : أبي حمزة ، عن ابن عباس **أنه كاتبُ النبيِّ منذ أسلم** ، أخرجه مسلم في «صحيحه» ، وبعده حديث العرباض : **«اللهم علِّمه الكتاب»** ، وبعده حديث ابن أبي عميرة : **«اللهم اجعله هاديًا مهديًا»** [2] » .

---

(١) العناوين من وضع المعلِّق إتماما للفائدة .

(٢) وقد يحتج بعض أهل الأهواء بما نُقل عن النسائي ـ رحمه الله ـ لما قيل له في تصنيفه « فضائل الصحابة » : ألا تُخَرِّج فضائل معاوية ـ رضي الله عنه ـ ؟ فقال : أي شيء أخرِّج ؟ حديث : « **اللهم لا تُشبع بطنه** » فسكت السائل .

وهذا القول منه ـ رحمه الله ـ قد يُحمل على أنه لم يثبت عنده أسانيد ما ورد في فضائل معاوية على وجه الخصوص ، وأما على وجه العموم فهو داخل ضمن فضائل الصحابة التي وردت عن النبي عليه السلام، بل هذا الحديث الذي ذكره هو حديث خاص في فضائل معاوية .

=

نذكر من هذا الأحاديث :

= وهو ما استظهره الحافظ الذهبي فقال في « السير » (١٤ / ١٣٠) تعقيبًا على النسائي :

« لعل أن يُقال : هذه منقبة لقوله ﷺ: « اللهم من لعنته أو سببته فاجعل ذلك له زكاة ورحمة » .

قلت : وهذا ظاهر صنيع الإمام مسلم - رحمه الله - ، فقد خرَّج هذا الحديث في فضائل الصحابة من « الصحيح » ضمن أحاديث باب :

[من لعنه النبي ﷺ أو سبَّه أو دعا عليه ، وليس هو أهلاً لذلك كان له زكاة وأجراً ورحمة].

قال النووي في « شرح مسلم » (١٦ / ١٥٦) :

« قد فهم مسلم ـ رحمه الله ـ من هذا الحديث أن معاوية لم يكن مستحقًا للدعاء عليه، فلهذا أدخله في هذا الباب، وجعله غيره من مناقب معاوية ، لأنه في الحقيقة يصير دعاءً له » .

حديث: « اللهم اجعله هادياً مهدياً »

أخرج الإمام البخاري بسند صحيح في التاريخ الكبير (٥ / ٢٤٠) :

عن أبي مسهر ، حدثنا سعيد بن عبد العزيز ، عن ربيعة بن يزيد ، عن الصحابي عبد الرحمن بن أبي عميرة ، قال : قال النبي ﷺ لمعاوية : « **اللهم اجعله هاديًا مَهديًا ، واهده ، واهدِ به** » .

انظر أيضاً «مسند الشاميين» (١ / ١٩٠) ، و«الآحاد والمثاني» (٢ / ٣٥٨) [1] .

■ **أبو مسهر** : قال عنه الخليلي : « ثقة إمامٌ حافظٌ متفق عليه » ، كما في «تهذيب التهذيب» (٦ / ٩٠) .

■ **سعيد** : إمام ثقة ثبت مجمعٌ على توثيقه .

قال عنه أحمد في «المسند» : « ليس بالشام رجل أصح حديثًا من سعيد بن عبد العزيز ، هو والأوزاعي عندي سواء » ، كما «في سير أعلام النبلاء» (٨ / ٣٤) ، و«تهذيب الكمال» (١٠ / ٥٣٩) . .

وكان إماماً فقيهاً زاهداً شديد الورع .

ربيعة بن يزيد : إمام ثقة مجمعٌ على توثيقه ، قال ابن حبان عنه في

---

(١) وهو عند أحمد (٤ / ٢١٦) ، والترمذي (٣٩٣١) ، وقد ورد في بعض أسانيده تصريح عبد الرحمن بن أبي عميرة بالسماع من النبي ﷺ ، وهذا كافٍ لإثبات صحبته ، ودفع قول من نفاها كابن عبد البر النمري .

«الثقات» : « كان من خيار أهل الشام »،كما في «تهذيب التهذيب»(٣ / ٢٢٨) .

■ يونس بن ميسرة : مجمعٌ على توثيقه ،كما في «التهذيب» (١١ / ٣٩٤) ، وقال عنه أبو حاتم : « كان من خيار الناس » .

■ وكذلك **مروان بن محمد**: ثقة ،كما في «التهذيب» (١٠ / ٨٦) .

■ قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٥ / ٢٤٠):

« **عبد الرحمن بن أبي عميرة المزني** ، يُعَدُّ في الشاميين ، قال أبو مسهر : حدثنا سعيد بن عبد العزيز ، عن ربيعة بن يزيد ، عن ابن أبي عميرة ،قال النبي ﷺ لمعاوية: « **اللهم اجعله هاديًا مهديًا ، واهده ، واهدِ به** » ، وقال عبد الله : عن مروان ، عن سعيد ،عن ربيعة ، سمع عبد الرحمن ، سمع النبي ﷺ مثله ».

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات أثبات أخرج لهم الشيخان .

وقد توبعَ أبو مسهر بجماعة كـ :الوليد بن مسلم ، ومروان بن محمد الطاطري ، وعمر بن عبد الواحد ، ومحمد بن سليمان الحرّاني ، و كذلك ربيعة ؛ توبع بيونس بن ميسرة .

وقد علمنا أنه لو كان الإسناد متصلاً ورجاله ثقات وخلا المتن من شذوذ وعلة، فإننا نحكم على الحديث بالصحة .

وقد وقع التصريح بالسماع في جميع طبقات الإسناد ، **وسنده صحيح** ، ورجاله ثقات أثبات .

وهذا الحديث صحيح بلا ريب على شرط مسلم .

فقد احتج مسلم برواية أبي مسهر ومروان بن محمد ، عن سعيد بن عبد العزيز ، عن ربيعة بن يزيد ، في حديث :

« يا عبادي !! إني حرَّمت الظلم على نفسي » [١] .

وهو الحديث الذي قال فيه الإمام أحمد بن حنبل :

« هو أشرفُ حديثٍ لأهل الشام » .

وهو حديثٌ مجمعٌ على صحته .

والحديث الذي نتكلم عليه، هو بنفس إسناد ذلك الحديث ، وإنما اختلف الصحابي ، وهذا لا يضر لأن الصحابة كلهم عدول .

* * *

(١) مسلم (٤ / ١٩٩٤) من حديث أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ .

كشف شبهات حول صحة هذا الحديث

وقد حاول أحد المبتدعة المعاصرين (*) جاهدًا تضعيف الحديث ، فجمع شبهات عليه هي أوهى من بيت العنكبوت :

● **إثبات صحبة عبد الرحمن بن أبي عميرة رضي الله عنه :**

(١) طعنه في الصحابي الجليل عبد الرحمان المزني وليس الأزدي رضي الله عنه ، وهو أخو الصحابي الجليل محمد بن أبي عميرة رضي الله عنه ، لم يختلف أحدٌ في صحَّة صُحبته ، وقد ترجم له ابن عساكر بستة صفحات في «تاريخ دمشق» (١) .

وجاء في «علل ابن أبي حاتم» (٢ / ٣٦٢) :

سألت أبي عن حديث رواه الوليد بن مسلم ، عن سعيد بن عبد العزيز ، عن يونس بن ميسرة بن حلبس ، عن عبد الرحمن بن عميرة

(*) وهو حسن السقاف ، وكنت قد أفردت عليه ردأ كبيراً باسم « **لا دفاعًا عن الألباني فحسب بل دفاعًا عن السلفية** » .

(١) وقد ذكره الذهبي في « تجريد أسماء الصحابة » (٣٧٤٢) ، وقال : « **الأصح أنه صحابي** » ، وقال الحافظ ابن حجر في « الإصابة » (٢ / ٤٠٦) :

« قال أبو حاتم وابن السكن له صحبة ، وذكره البخاري ، وابن سعد ، وابن البرقي، وابن حبان ، وعبد الصمد بن سعيد في الصحابة ، وذكره أبو الحسن بن سميع في الطبقة الأولى من الصحابة الذين نزلوا حمص » .

وأما ابن الأثير فقد قلَّد ابن عبد البر في نفي صحبته كما في « أسد الغابة » (٣ / ٢٧٣) ، ولم يفعل شيئًا ، بل خالف قول الأئمة في إثبات صحبته ، وخالف ما صح في الرواية أيضاً .

الأزدي: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ـ وذُكِرَ معاوية ـ فقال:

« **اللهم اجعله هادياً مهدياً، واهد به** ».

قال أبي: « روى مروان وأبو مسهر، عن سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن ابن أبي عميرة، عن معاوية: قال لي النبي ﷺ».

قلت لأبي: فهو ابن أبي عميرة، أو ابن عميرة؟ قال: « لا، إنما هو ابن أبي عميرة ».

فسمعت أبي يقول: « **غلط الوليد، وإنما هو ابن أبي عميرة، ولم يسمع من النبي ﷺ هذا الحديث** ».

ومن هنا ظنَّ ابن عبد البر أن المقصود عدم صحة صحبة ابن أبي عميرة رضي الله عنه، وقد ردَّ عليه ابن حجر في «الإصابة» بما يُثبت قطعًا سماعه وصحبته، علمًا أن أبا حاتم نفسه قد ذكر أن لابن أبي عميرة صحبة، كما في «الإصابة».

وليس هذا مقصود أبي حاتم، وإنما المقصود هو أن هذا الحديث ليس فيه التصريح بالسماع، وفيه ترجيح لرواية أبي مسهر - التي ذكرناها أعلاه- على رواية الوليد بن مسلم - التي فيها التصريح بالسماع - لأنه سُئل عن هاتين الروايتين فأجاب بهذا.

فهو ينص على أن ابن أبي عميرة لم يسمع هذا الحديث بالذات من رسول الله ﷺ، بل سمعه من معاوية رضي الله عنه، وإلاَّ فإن أبا حاتم الرازي ممن يثبتون صحبة ابن أبي عميرة رضي الله عنه (١).

---

(١) **ومما يدل على ذلك**: ترجمته من « الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٢٧٣) حيث أثبت فيها صحبته، فلو ورد عن أبيه خلاف ذلك لأورده، بل غالب الظن=

وعلى أية حال فقد روى الحديث - « هاديًا مهديًا » - : أبو زرعة الشامي ، وعباس الترقفي ، عن أبي مسهر، وفيه التصريح بالسماع أيضًا .

فهو إذًا المحفوظ .

وأرى أن أبا حاتم ـ رحمه الله ـ قد وهم في ذكر معاوية في الإسناد ، تبعًا للسؤال ، ذلك لأنه لم نجد ذكر معاوية لا في طريق صحيح ولا سقيم لهذا الحديث .

وعبد الرحمن بن أبي عميرة قد ذكره ابن حجر في القسم الأول من «الإصابة» ، مما يعني أنه عنده ممن ثبتت له رؤية أو سماع .

وقد أثبت صحبته ـ كما في « الإصابة » ـ كلٌّ من : أبي حاتم الرازي ، وابن السكن ، والبخاري أمير المؤمنين في الحديث، وابن سعد ، ودُحيم وهو المرجع في تعديل وجرح الشاميين ، وسليمان بن عبد الحميد البهراني .

وكذلك أثبت صحبته ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢ / ١٤٦) ، والذهبي في «تجريد أسماء الصحابة» (٣٧٤٢) ، وفي «تاريخ الإسلام» (٤ / ٣٠٩) وفي غيرهما ، وبقي بن مخلد في مقدمة «مُسنده» (٣٥٥) ، والترمذي في «تسمية الصحابة» (٣٨٨) ، ويعقوب بن سفيان في «المعرفة» (١ / ٢٨٧) ، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (٤ / ٤٨٩) ، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل »(٥ / ٢٧٣) ، وابن حبان في

= عندي أنه أثبت صحبته موافقة لأبيه ، وعلى هذا التقدير يكون كلام أبي حاتم متعلّق بسماع هذا الحديث وحده ، فعلي أسوأ تقدير يكون مرسل صحابي ، وهو حجة على قول عامة أهل العلم إلا من شذَّ من الأصوليين كأبي إسحاق الاسفراييني .

«الثقات» (٣ / ٢٥٢) ، وأبو بكر بن البرقي في كتاب «الصحابة» ، وأبو الحسن بن سميع في الطبقة الأولى من الصحابة، وأبو بكر عبد الصمد بن سعيد الحمصي في «تسمية من نزل حمص من الصحابة » ، وابن منده ، وأبو نعيم ، والنووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٤٠٧) ، والخطيب البغدادي في «تالي تلخيص المتشابه» (٢ / ٥٣٩) ، والشيباني في «الآحاد والمثاني» (٢ / ٣٥٨) ،والمزي في «تهذيب الكمال»(١٧ / ٣٢١) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥ / ٢٣٠) ، وأبو نصر الحافظ ، وابن فتحون .

هذا ؛ عدا الإمام سعيد بن عبد العزيز التنوخي ـ راوي الحديث ـ وهو أدرى به ، وكلامه معتمدٌ في جرح وتعديل الشاميين ، بل أفرد له الإمام أحمد بن حنبل جزءاً في «مسنده» ، مما يدل على تحقق الإجماع – قبل ابن عبد البر – على صحة صحبة عبد الرحمن.

ولذلك شنَّع الحافظ ابن حجر بشدة على ابن عبد البر في ذلك ، وسرد عدداً من الأحاديث المصرَّحة بسماعه من النبي ﷺ ، ثم قال :

« **فما الذي يُصَحِّح الصُّحبة زائداً على هذا ؟!** » .

وابن عبد البر ذكره شيخ الإسلام بالتشيع في «منهاج السنة» (٧ / ٣٧٣) ، وهو واضح لمن قرأ كتبه ، وبخاصة تراجم بعض الصحابة بكتابه «الاستيعاب» ، والعجيب أنه زعم أن من الرواة من أوقف الحديث ، **وهذا باطل لا شك في ذلك** .

وهناك من بحث طرق هذا الحديث بتوسع جداً مثل ابن عساكر وغيره فما عَثَرَ أحدٌ على من أوقف الحديث ، ولا حتى من ذكر ذلك.

ولهذا قال ابن حجر عن ابن عبد البر -كما في «الأربعون المتباينة» (٢٢) - : « وجدنا له في « الاستيعاب » أوهامًا كثيرةً، تتبع بعضها الحافظ ابن فتحون في مجلدة » .

● **الإجابة عن شبهة الاضطراب في الحديث:**

(٢) زعم المبتدع أن إسناد الحديث مضطرب ، وذلك لأنه روي عن سعيد ، عن ربيعة ويونس .

والجواب : أن كلا الطريقين محفوظ عن الوليد بن مسلم .

فقد رواه أحمد في «مسنده» (٤ / ٢١٦) : حدثنا على بن بحر، حدثنا الوليد بن مسلم ، حدثنا سعيد بن عبدالعزيز ، عن ربيعة بن يزيد، عن عبد الرحمن به .

وعلي بن بحر هذا ثقة ،وسعيد التنوخي ثقة ثبتٌ فضَّله أبو مسهر على الأوزاعي ، **فمن كانت هذه صفته ، احتمل تعدد الأسانيد** .

وعلى فرض المخالفة : فقد رجَّح أبو حاتم **الرواية الأولى** التي رواها أيضًا أبو مسهر ومروان ، وكذلك فعل ابن عساكر (٥٩ / ٨٤) .

أما **الرواية الثانية** : فلم يتفرَّد بها الوليد ، بل تابعه عليها عمر بن عبد الواحد - ثقة - عند ابن شاهين كما في «الإصابة» ، **فثبت أن كلا الطريقين محفوظان ، وليس هناك اضطراب في الحديث** .

وقد أثبت ذلك الحافظ ابن حجر ، فقال في «الإصابة» (٤ / ٣٤٣) عن هذا الحديث : « ليست للحديث الأول علة الاضطراب ، فإن رواته ثقات ، فقد رواه الوليد بن مسلم وعمر بن عبدالواحد عن سعيد بن عبد العزيز ، فخالفا أبا

مسهر في شيخه ، قالا : سعيد ، عن يونس بن ميسرة ، عن عبد الرحمن بن أبي عميرة .

أخرجه ابن شاهين مـن طريق : محمود بن خالد عنهمـا ، وكذا أخرجه ابن قانع من طريق : زيد بن أبي الزرقاء عن الوليد بن مسلم » (١).

● **الإجابة عن شبهة اختلاط التنوخي:**

(٣) طعنه بالإمام التنوخي بحجة أنه اختلط .

قلت : أمـا إعلال الحـديث باختـلاط سعـيد بن عـبد العـزيز فليس بسديد، وذلك لأنه لم يُحدِّث وقت اختلاطه، بنص من وصفه بالاختلاط، وهو أبو مسهر ، وإليه المرجع في جرح وتعديل الشاميين .

قال ابن معين في «تاريخ الدوري» (٤ / ٤٧٩) :

« قال أبو مسـهر : كان سعيـد بن عبد العزيز قد اخـتلط قبل موته، وكان يُعرض عليه قبل أن يموت ، وكان يقول : **لا أُجيزها !** » .

ولذلك فقـد احتجَّ مـسلم بحديثه من رواية أبي مـسهـر، والوليد بن مسلم ، ومروان بن مـحمد ، وهم نفســهم الذين رووا هذا الحديث عنه،

---

(١) وهذا ما كنت ذكرته منذ أربع عشرة سنة في كتابي « **دفاعًا عن السلفية** » (ص : ٢٠٢) ، حيث قلت :

« فإنما حكم السقاف بالاضطراب على الحديث للاختلاف فيه على التنوخي .

فقد رواه الذهبي في « السيـر » (٨ / ٣٧) ، وابن قانع ـ كما في « الإصابة » (٢ / ٤٠٧) ـ من طرق :عن الوليـد بن مسلم ، عن سـعيد بن عـبد العـزيز ، عن يونس بن ميسرة ، عن عبد الرحمن بن أبي عميرة به .

قال الذهبي ، « فهذه علة الحديث قبله » . =

وسعيد التنوخي ، ثقة حجة، في مستوى الأوزاعي أو يزيد ، فكيف يُضَعَّف حديثه بعد ذلك ؟! (١).

فلم يُعِلَّ الحديث بهذا أحدٌ من الحفاظ ، بل لا تجد مِن مُتقدِّميهم أحداً يُعل باختلاط سعيدٍ أصلاً ، فهو أثبتُ الشاميين وأصحُّهم حديثاً، كما قال الإمام أحمد وغيرُه ، وما غمز فيه أحد ، بل ساووه بالإمام مالك ، وقدَّموه على الأوزاعي ، واحتج بروايته الشيخان وغيرُهما مطلقًا .

ومن روى الحديث عنه هو أبو مسهر:عالمٌ بالحديث يقظٌ متثبِّت ، بل أثبت الشاميين في زمانه عمومًا ، وأثبتهم في سعيد خصوصًا، وكان سعيد يقدِّمُه ويخصُّه،وقد رفع من أمره وإتقانه جدًا الإمامان أحمد وابن معين.

= قلت : وليست هذه علة ألبتة ، فإن كلا الطريقين محفوظ عن الوليد بن مسلم .

فقد رواه أحمد في « المسند » (٤ / ٢١٦) : حدثنا علي بن بحر ، حدثنا الوليد ابن مسلم ، حدثنا سعيد بن عبد العزيز ، عن ربيعة بن يزيد ، عن عبد الرحمن به .

وعلي بن بحر هذا ثقة والتنوخي ثقة في حفظ الأوزاعي ، بل قدَّمه أبو مسهر على الأوزاعي ، فمن كانت هذه صفته احتُمل تعدد الأسانيد عنه ، فيكون له في هذا الحديث أكثر من إسناد .

وعلى تقدير المخالفة بين الوليد بن مسلم من جهة ، وبين أبي مسهر ومروان بن محمد من جهة أخرى، فقد رجح أبو حاتم كما فى « العلل » لابنه (٢ / ٣٦٣) رواية أبي مسهر ومروان بن محمد .

ولكن الوليد لم يتفرد بهذه الرواية بل تابعة عليها عمران بن عبد الواحد عن ابن شاهين - كما في « الإصابة » - ، فدلَّ هذا على أن الطريقين محفوظان ، وليس ثمة اضطراب يُعَلُّ به الحديث .

(١) كل ما ذكره الشيخ هنا منقول بتمامه من كتابي « **دفاعًا عن السلفية** » (ص : ٢٠١) فلا حاجة لإعادته هنا ، فقد تمت بذكره الفائدة .

وأبو مسهر عالم باختلاطِ شيخه، بل إن كشفه لاختلاط شيخه من تثبُّتِه ، فيَبعُد أن يأخذ عن شيخه ما يُحْذَرُ منه .

قال الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٤ / ٦١٦) بعد أن ذكر متابعة أربعة من الثقات لأبي مسهر : « فهذه خمسة طرق عن سعيد بن عبد العزيز ، وكلهم من ثقات الشاميين ، ويبعد عادةً أن يكونوا جميعاً سمعوه منه بعد الاختلاط ، وكأنه لذلك لم يُعلُّه الحافظ بالاختلاط » .

● **الإجابة عن شبهة الإرسال:**

(٤) زعمه أن الحديث مرسل .

قال هذا المبتدع : « ولو ثبت لابن أبي عميرة صحبة، فهذا الحديث بالذات نص أهل الشام على أنه لم يسمعه من النبي ﷺ كما في «علل الحديث» لابن أبي حاتم » .

قلت : هذا من هراءه ومحاولته لتضعيف الحديث بأي طريقة كانت ، **فمرسل الصحابي حجة باتفاق علماء الحديث** [١]، عدا أننا قد سبق

---

(١) قال ابن الصلاح في « مقدمته » (ص : ٥٦) :

« ثم إنا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما سُمِّي في أصول الفقه مرسل الصحابي ، مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعوه منه، لأن ذلك في حكم الموصول المسند ، لأن روايتهم عن الصحابي ، والجهالة بالصحابة غير قادحة ، لأن الصحابة كلهم عدول » .

وقال العراقي في « التقييد والإيضاح » (ص : ٨٠) :

« . . . المحدِّثين وإن ذكروا مراسيل الصحابة ، فإنهم لم يختلفوا في الاحتجاج بها ، وأما الأصوليون فقد اختلفوا فيها، فذهب الأستاذ أبو إسحاق الاسفراييني إلي أنه لا يحتج بها ، وخالفة عامة أهل الأصول فجزموا بالاحتجاج بها » .

وأوضحنا أن أبا حاتم لم يقصد في كلامه ما أراده ذلك المبتدع ، **والحديث إسناده صحيح بلا ريب** .

وإضافة لهذه الشبهات،أُضيف لها شبهات أخرى ذكرها أحد الزيدية، وهي شبهات أشد وهنًا من الأولى ، لأن صاحبها يعتمد على أصول وقواعد الحديث عند الشيعة الزيدية وليس عند أهل السنة ، **وإليك هذه الشبهات والرد عليها** :

- **الإجابة عن شبهة إعلال الروايات الصحيحة بالروايات الضعيفة والخلط في تعيين الرواة:**

(٥) محاولته تعليل الحديث بروايات ومتابعات ضعيفة ساقطة لا تصح.

وغالب هذه الروايات ذكرها ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، هذا مع اعتراف هذا المبتدع بأن في أسانيد هذه الروايات الضعيفة كذَّابين، فكيف يُعتمد على رواياتٍ كهذه في إعلال الأحاديث الصحيحة؟ لأنه كما قال الحافظ ابن حجر في مقدمة «الفتح» : « **الضعيف لا يُعَلُّ به الصحيح** » ، وهذا من بديهيات علم الحديث عند أهل السنة، ولولا ذلك لما كاد يبقى حديثٌ في «صحيحي» البخاري ومسلم ، إلا وأمكن تضعيفه برواية الضعفاء والكذَّابين .

والاضطراب ؛ معناه : تعارض الروايات بحيث يستحيل الترجيح ، لا مجرد تعارض الصحيح مع الضعيف ! وقد سبق نقلنا قول الحافظ ابن حجر في الإصابة (٤ / ٣٤٣) عن هذا الحديث : « **ليست للحديث الأول علة الاضطراب ، فإن رواته ثقات** » .

(٦) محاولته الخلط بين ربيعة بن يزيد الدمشقي ، وربيعة بن يزيد السلَّمي .

قلت : أجمع المحدِّثون كلهم على أن السلَّمي ليس له أي رواية ، بل هو رجل يكاد يكون مجهولاً ، ولا نعرف عنه إلا أن الإمام البخاري جزم في «تاريخه الكبير» (٣ / ٢٨٠) بأن له صحبة، وقال ابن حبان في «الثقات» (٣ / ١٢٩) : « يُقال إن له صحبة » ، وقال العسكري: « قال بعضهم إن له صحبة » ، ولم ينف ذلك إلا ابن عبد البر - وهو متأخر - إذ قال في «الاستيعاب» (٢ / ٤٩٥) : « ربيعة بن يزيد السلمي : ذكره بعضهم في الصحابة ، ونفاه أكثرهم (!!) ، وكان من النواصب يشتم عليًا ، قال أبو حاتم الرازي: لا يروى عنه ولا كرامة[1]،ولا يُذكر بخير ، ومن ذكره في الصحابة لم يصنع شيئاً » .

قلت : وهذا وهمٌ قبيحٌ من ابن عبد البر ، فما زعمه أن أكثرهم نفاه غير سديد ، إذ لم ينف الصحبة عن ربيعة السلمي إلا هو - ابن عبد البر - ، وما نسبه لأبي حاتم الرازي لا يصح ، وليس عنده إسناد عنه ، إنما هو صحيفة وجدها ، كما اعترف في ترجمة ربيعة الجرشي .

وقد ذكر ابن أبي حاتم الرازي في «الجرح والتعديل» (٣ / ٤٧٢) : « ربيعة بن يزيد السلمي : ليس بمشهور، ولا يُروي عنه الحديث ،

---

(١)الذي عند ابن أبي حاتم عن أبيه في « الجرح والتعديل » (١ / ٢ / ٤٧٢) : « ليس بمشهور ، ولا يُروى عنه الحديث ، وقال بعض الناس له صحبة ، سمعت أبي يقول ذلك ».

وقد استنكر العلاَّمة المعلمي قول ابن عبد البر فيما نقله عن أبي حاتم ، فقال : « والظاهر أن قوله : (ولا كرامة له) من عند ابن عبد البر ، لا من كلام أبي حاتم ».

وقال بعض الناس له صحبة ، سمعت أبي يقول ذلك » .

فثبت بطلان ما زعمه ابن عبد البر عن أبي حاتم ، ولعله وهم في ترجمة شخص آخر إذ هو يروي وجادة قد يكثُر فيها التصحيف ، إن صَحَّت نسبتُها أصلاً !

ولذلك قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٢ / ٤٧٧) :

« وقد استدرك ابن فتحون ، وأبو علي الغساني ، وابن معوز على أبي عمر - أي : ابن عبد البر - اعتماداً على قول البخاري » .

وهذا قول صحيح ، فإن ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) من المتأخرين ، ومثله لا يصح أن يتكلَّم في مسألة إثبات الصحبة إن لم يكن له سلف بها فضلاً عن دليلٍ يتكلم به،فكيف يرد واحد متأخر - بغير برهانٍ ولا دليلٍ- على ما جزم به أمير المؤمنين بالحديث محمد بن إسماعيل البخاري ؟!

وهذا كله على أية حال لا علاقة له بموضوعنا، فقد أجمع العلماء على أن السلمي هذا ليس له رواية حديث ، وإنما رواية الإمام التنوخي الدمشقي من طريق ابن بلده : ربيعة بن يزيد الدمشقي ، وليس السلمي ، وهذا مما اعترف به المبتدع الزيدي المومئ إليه .

بل إنه يتبجح بذلك ويقول بصراحة : « وهذا أيضا مما لم أجد من نَبَّه عليه قبل ولو احتمالاً » .

قلت : فاعرف قدرك إذًا أمام أئمة أهل السنة ، فليس قولك بشيء أمام إجماعهم ، وفي كل الأحوال فإن ربيعة بن يزيد الدمشقي لم يتفرد بهذا الحديث ، بل تابعه عليه يونس بن ميسرة - كما أسلفنا - ، وهو إمام ورعٌ حافظٌ لا خلاف في توثيقه .

• الجواب عن شبهة الانقطاع في سند الحديث:

(٧) وحاول إثبات ما زعمه بأن مناسبة الحديث كانت عندما عزل عثمان بن عفان رضي الله عنه عمير بن سعد الأنصاري رضي الله عنه من ولاية حمص وولاَّها معاوية رضي الله عنه.

فقد أخرج الخلال في كتابه «السنة» (٢ / ٤٥٠) : أخبرنا يعقوب بن سفيان أبو يوسف (ثقة) ، قال : ثنا محمود بن خالد الأزرق السلمي (ثقة) ، قال : ثنا عمر بن عبد الواحد (ثقة)، قال: ثنا سعيد بن عبدالعزيز (ثقة) ، عن ربيعة بن يزيد (ثقة) :

أن بعثاً من أهل الشام كانوا مرابطين بآمد ، وكان على حمص عمير ابن سعد ، فعزله عثمان وولَّى معاوية ، فبلغ ذلك أهل حمص فشقَّ عليهم ، فقال عبد الرحمن بن أبي عميرة المزني : سمعت رسول الله ﷺ يقول لمعاوية : « **اللهم اجعله هاديًا مهديًّا ، واهدِ به** » .

وزعم بأن ذلك كان عام (٢٤هـ) ، وربيعة توفي عام (١٢٠ هـ) ، ثم حاول إيهام القارئ بوجود انقطاع بين ربيعة والصحابي الجليل عبدالرحمان رضي الله عنه ، ثم اتهامه لربيعة بالتدليس ! وقال : « وهذه العلة عرفناها بالاستقراء ، وإن لم يُنبِّه لذلك أهل الحديث » .

قلت : لم يُنبِّهوا عليها لأنه لا أساس لها أصلاً ، وليس هناك انقطاع أصلاً في السند ولا إرسال ، لأنه ليس في القصة أن ربيعة الدمشقي كان حاضراً ، وإنما هو سمعها عن الصحابي عبد الرحمان رضي الله عنه فرواها عنه ، **والمعاصرة بينهما متحققة بلا شك** ، وفي الصحيح أمثلة كثيرة لأحاديث

روى التابعي قصتها مرسلاً ، لكنهم صَحَّحوها لأنه روي المرفوع منها مسندًا ، فحملوا أنه سمع القصة كذلك من الصحابي [١] .

ومثال ذلك : حديث : « **هل تُنصَرُون وتُرزَقون إلا بضعفائكم ؟** » الذي أخرجه البخاري في « صحيحه » ، هذا بالإضافة إلى متابعة يونس ابن ميسرة لربيعة ، وإلى وقوع التحديث بين ربيعة الدمشقي وعبد الرحمن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في عددٍ من طرق الحديث .

يُذكر أن هذه القصة ، فيها تصريح بسماع الصحابي عبد الرحمن لهذا الحديث بالذات من رسول الله ﷺ [٢] .

وقد أثبت الشيعي هذا الحديث ، فكيف يطعن إذًا في صُحبة عبدالرحمن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؟! فظهر أنه يحاول تضعيف الحديث بأي طريقة ، حتى لو ظهر فيها تناقضه الواضح ، فنعوذ بالله من اتباع الهوى .

- **الجواب عن شبهة كون رواة الحديث شاميين :**

(٨) محاولته الطعن برواة الحديث ، فقد بحث كتب الرجال كلها، ولم يجد في إسناد الحديث مطعنٌ ولا مغمز، فإن كلهم قد انعقد الإجماع على توثيقهم والاحتجاج بهم، فلم يقدر إلا أن يأتي بحجج باردة سخيفة وهي : كونهم شاميون ! وهذه عند الشيعة تهمة توجب رد حديثهم كله .

---

(١) بل الاتصال هنا متحقق، ولا عبرة بتأخير ذكر الصحابي ، فهذا محمول على أن ربيعة قد سمع الحديث من عبد الرحمن بن أبي عميرة، ثم حكاه كما وقع على وجه تأخير ذكر الصحابي .

(٢) وقد تقدمت الإشارة إلي ذلك عند تخريج الحديث .

وحاول جاهدًا البحث في سيرتهم الشخصية ليطعن بهم بتهمة أنهم عاشوا في دمشق عاصمة الأمويين (١).

أقول : فليقرأ القارئ المنصف تراجمهم في سير أعلام النبلاء ، وما قاله علماء أهل السنة فيهم ،ثم ليحكم عليهم بعدها، فإنهم كلهم متفقون على عدالتهم وضبطهم وزهدهم وعبادتهم وشدة ورعهم وسعة علمهم وفقههم ، وكلهم من خيار أهل الشام .

وما زعمه من أن مجرد كون الرجل شاميًّا يعني أنه ناصبي ، فهذا افتراءٌ واضحٌ ، ولنا أن نقول عندئذٍ أن كل عراقي شيعي يجب علينا رد حديثه ، فهل يقبل هذا الزيدي بهذا ؟ وعلى أية حال فلا أهمية لرأيه أصلاً عندنا ، إنما اعتمادنا على أقوال أئمتنا من أهل السنة، وأما مجرد كيل التهم بلا دليل ، فهذا هويً مرفوض لا يقبله أحد .

ثم وجدت أيضاً شبهات متهالكة ألقاها طلبةٌ ناشئون في هذا العلم ، وإليك إيَّاها :

---

(١) وحتى على هذا التقدير ، فالمعتمد عند أهل العلم والأئمة النقاد قبول رواية المنسوب إلى مذهب أو بدعة إذا كان ثقة صدوقاً وإذا لم يرو ما يؤيد بدعته، وهذا الحديث كما ترى فيه فضيلةٌ لأحد صحابة النبي ﷺ ، وليس في الحديث مبالغة في الثناء على معاوية حتي يُقال إنه مما يؤيد بدعة النواصب ، بل فيه دعاء النبي ﷺ له ، **هذا من جهة ، ومن جهة أخرى** : فالرافضة يصفون أهل السنة بالنصب، ولا يقبلون حديثهم بحال ، لأنهم أعلم الناس بصدق أهل السنة ، ومرويات أهل السنة تنقض مذهب الرافضة من أساسه، فلأجل ذلك يُعلُّون مروياتهم بما لا يحسن الإعلال به عند أهل السنة، وبالمقابل يتجاوزون عن أسباب ضعف ووهاء روايات أخرى تؤيد مذهبهم مما وضعها أهل التشيع والرفض ، نسأل الله السلامة .

● الرد على ابن الجوزي في تضعيف الحديث:

(٩) قال ابن الجوزي في «العلل المتناهيـة» (١ / ٢٧٥) بعد أن ساق الحديث من طريق : الوليد بن سليمان، وطريق أبي مسهر :

« **هذان الحديثان لا يصحان** . . . . » [(١)].

وهذا من أعجب مـا رأيت ! فقد أخطأ أخطاءً مُركَّبة في تضعيفه ، فذكر أن مدار الحديث على محمد بن إسحاق البلخي ، وهو ليس بثقة.

فردَّ عليه الذهبي في «تلخيـص العلل المتناهية» (٢٢٥) :

« **وهذا جـهل منه ، فإنما مـحـمـد بن إسـحـاق هنا هو أبو بكـر الصـاغاني ، ثقـة** » .

ثم أبطل الذهبي نسبـة التـفـرد له ، وهذا واضح في سيـاق طريق الحديث .

ثم قال ابن الجوزي : «إن في سنده الآخر إسماعيل بن محمد ، وقد كذّبه الدارقطني » .

---

(١) هذا من قلة تحقيق ابن الجوزي ، ومن تسرعه المعروف في تضعيف الأحاديث ، ومن أغلاطه ، وفي ترجمته من « السير » (٢١ / ٣٧٨) نقلا عن الموفق عبد اللطيف :

« **كان كثير الغلط فيما يصنفه ، فإنه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره** » .

قال الذهبي ـ رحـمه الله ـ : « **هكذا هو ، له أوهام وألوان من ترك المراجـعة ، وأخذ العلم من صحف ، وصنف شيئًا لو عاش عمراً ثانيًا لما لحق أن يحرره** » .

قلت : وهذا هو ما أصابه هنا فإنه أعل الحـديث بوهاء أحد رواة السند المتأخرين وهو محـمد بن إسـحاق بن حرب ، وغـفل عن الحديث بطرقـه العالية الصـحيـحة التي في مشاهير الكتب، ثم إنه قد أخطأ في تعيين محمد بن إسحاق هذا كما نبَّه عليه الذهبي.

فردَّ عليه الذهبي : « وهذه بليَّةٌ أخرى ! فإن إسماعيل هنا هو الصفَّار ، ثقة ، والذي كذَّبه الدارقطني هو المزني ، يروي عن أبي نعيم » .

• **الجواب عن شبهة: أن في الحديث علة خفية لا تعرف:**

(١٠) وقد ناقشت في هذا الحديث أحد أهل السنة المتشيعين ، فبذل جهدًا كبيراً في إيجاد علة حقيقية - وفق نهج أهل السنة في علم الحديث - فلم يعثر في الحديث على أية علة، فلم يجد طريقة لتضعيفه إلا بأن يزعم بأن في الحديث علة خفية لا يعرفها !

وهذا دليل علي انقطاع حجته، وكلامه باطلٌ لا يُقبل عند أهل الصنعة.

فإن قيل : نرد الحديث في الموضع الذي نرى أنه باطل، **قلنا** : هذا هو التحكم بالباطل، فأين الدليل الذي ستعتمدون عليه في رد الخبر بلا حجة ولو قال بذلك خصومكم ، فما يكون جوابكم عليهم ؟! فأنتم تريدون إخضاع السنة لأهوائكم ، فكيف تريدون أن يتبعكم الناس وبأية حجة ؟! وأين البرهان ؟ ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُم إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ ﴾ .

أم أنه مجرد استحسانٌ بالرأي الشخصي ؟

قال الإمام ابن حزم في «الأحكام» (١ / ١٣٤) :

« فمن حكَم في دين الله عز وجل بما استَحسنَ وطابت نفسُه عليه دُون برهان من نصٍّ ثابتٍ أو إجماعٍ، فلا أحَدَ أضَلُّ منه ، وبالله تعالى نعوذ من الخذلان » .

ثم لا يمكن أن يأتينا حديثٌ صحيحُ الظاهر لا نجد له أي علة، ثم يكون في واقع الأمر باطلاً موضوعاً [١] .

---

(١) قد يقع مثل هذا في حالات نادرة جداً ، ولكن محله حيث يكون المتن منكرًا =

قال ابن حزم (١ / ١٢٧) :

« إننا قد أمنا ـ ولله الحمد ـ أن تكون شريعةٌ أمر بها رسول الله ﷺ ، أو نَدَب إليها ، أو فَعلها ـ عليه السلام ـ ، فتضيع ولم تبلغ إلى أحدٍ من أمته : إما بتواتُر ، أو بنقل الثقة عن الثقة ، حتى تبلغ إليه ﷺ، وأمنا أيضًا قطعًا أن يكون الله تعالي يُفردُ بنقلها من لا تقوم الحُجة بنقله من العُدول ، وأمنا أيضًا قطعًا أن تكون شريعة يُخطئ فيها راويها الثقة، ولا يأتي بيانٌ جليٌ واضحٌ بصحة خطئِه فيه».

ثم إذا أجاز للشيخ أن يُفتي بمجرد رأيه وهواه ، فلماذا لا يجوز لعلماء الفيزياء والرياضيات مثلاً أن يُفتوا في أمور الدين ؟!

فإن قال « **المتعقلون** » : لأن علماء الرياضيات لا يعرفون شيئًا عن أصول الفقه والحديث ، قلنا لهم : طالما أنكم تُفتون دون استناد إلي كتابٍ أو سُنة ، فما فائدة أصول الفقه والحديث إذًا ؟!! فإذا كان عندكم رأي في الدين ليس عليه دليلٌ لا من الكتاب ولا من السنة ، فكل رجُل له آراء ليس لها دليل .

= وظاهر السند صحيحًا ، فحينئذ قد يعله الأئمة بعلة غير قادحة ، وهو مانبَّه عليه العلاَّمة المعلمي في مقدمة تحقيقه على «الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص:٨).

إلا أن مثل هذه القاعدة لا يمكن إعمالها هنا ، لأن متن الحديث كماترى محتملٌ ومحتملٌ جدًا ، وليست فيه نكارة من جهة المبالغة في تفضيل معاوية ، ولا إنزاله منزلة فوق منزلة من هم أعلى منه في رتبة الفضل من الصحابة كأبي بكر أو عمر أو العشرة المبشرين ، ومن ثمَّ فمع نظافة السند ، فلا مجال لإعلال الحديث بأي علة قد تخفى - على حدِّ قول من زعم هذا -.

فإن زعمتم أن كل إنسان يحق له أن يُفتي بالدين بغير علمٍ ولا دليلٍ ، صرتم أضلَّ الناس كلهم بنص القرآن .

قال تعالي : ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [القصص : ٥٠] .

وقال كذلك : ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلا تَذَكَّرُونَ ﴿٢٣﴾ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ ﴾ [الجاثية : ٢٣] .

وقد نهي الله أشدَّ النهي عن اتباع من يتبع هواه ، فقال :

﴿ وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا ﴾ [الكهف : ٢٨] .

* * *

الكلام على حديث: « اللهم علم معاوية الحساب، وقه العذاب »

وأخرج البخاري أيضًا بإسناد صحيح في « تاريخه الكبير » (٥ / ٢٤٠)، والطبراني في « مسند الشاميين » (١ / ١٩٠):

قال أبو مسهر: عن سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن عبد الرحمن بن أبي عميرة - وكان من أصحاب النبي ﷺ -، عن النبي ﷺ قال: « **اللهم علِّم معاويةَ الحساب، وقِهِ العذاب** ».

وزيادة « **وكان من أصحاب النبي ﷺ** » عند الطبراني هي قول سعيد التنوخي كما يظهر في «تالي تلخيص المتشابه» (٢ / ٥٣٩).

وهذا الإسناد الصحيح سبق الكلام عنه آنفًا، وهو حديث مشهورٌ له طرق وشواهد كثيرة مرسلة أو متصلة تقوِّيه وتُثبت أنه ليس فيه تفرد، منها:

- **ذكر شواهد الحديث:**

▫ **الشاهد الأول**: أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٤ / ١٢٧)،

---

(١)هذا العزو إلى البخاري في « التاريخ الكبير » (٥ / ٢٤٠) فيه وهم ظاهر، فالذي عند البخاري في هذا الموضع حديث: «**اللهم اجعله هاديًا مهديًا، واهده،واهد به**».

وأما حديث .. « **اللهم علمه الكتاب والحساب وقه العذاب** ».

فهو عند الطبراني في « مسند الشاميين» (٣٣٣): حدثنا أبو زرعة، وأحمد بن محمد بن يحيي الدمشقيان، قالا: ثنا أبو مسهر بسند الحديث الأول.

وهذا سند صحيح كسابقه، وما قيل في الجواب عن شبه تضعيف سابقه يُقال هنا.

والطبراني في «معجمه الكبير» (١٨ / ٢٥١) وغيرهم من طرق :

عن معاوية بن صالح ، عن يونس بن سيف ، عن الحارث بن زياد، عن أبي رهم السمعي ، عن العرباض بن سارية رضي الله عنه، قال : سمعت رسول الله ﷺ وهو يدعونا إلى السحور في شهر رمضان :

« هَلمُّوا إلى الغذاء المبارك » ، ثم سمعته يقول :

« اللهم علِّم معاوية الكتابَ والحسابَ، وقِه العذاب » .

وقد أخرج الجزء الأول منه أبو داود (٢ / ٣٠٣)،والنسائي(٢ / ٧٩) .

والحديث كاملاً قد صحَّحه إمام الأئمة ابن خزيمة (٣ / ٢١٤) وابن حبان (١٦ / ١٩١) .

● **معاوية بن صالح الحضرمي الحمصي** : وثَّقه أكثرهم كأحمد والنسائي والعجلي وابن معين وابن مهدي وأبي زرعة، «التهذيب» (١٠ / ١٨٩).

● **ويونس بن سيف** : ثقة بلا خلاف ، «تهذيب الكمال» (٣٢ / ٥١٠) ، و«تهذيب التهذيب» (١١ / ٣٨٧) .

● **والحارث بن زياد** : ذكره ابن حبان في «الثقات» [(١)] .

«التهذيب» (٢ / ١٢٣).

---

(١) الحارث بن زياد لم يوثقه معتبر، وذِكْرُ ابن حبان له في « الثقات » لا يُرَقِّي حاله ، فابن حبان متساهل كما هو مشهور عنه، والتعديل لا يُقبل إلا من معتبر كما هو مقرر في قواعد الجرح والتعديل ،وقد قال فيه الذهبي في « الميزان » (١ / ٤٣٣) : « **مجهول** » .

ووجه ذلك : أنه قد تفرَّد بالرواية عنه يوسف بن سيف ، ولم يوثقه معتبر .

وأما الحافظ ابن حجر ، فقال في « التهذيب » (٢ / ١٤٢) :

« وقرأت بخط الذهبي في « الميزان »: « مجهول » ، وشرطه أن لا يُطلق هذه اللفظة=

● **وأبو رهم السمعي** : هو أحزاب بن أَسِيد : ثقة مخضرم .

قال الخلال في «العلل» (١٤١) :

قال مُهنَّا : سألتُ أبا عبد الله - أحمد بن حنبل - عن حديث معاوية ابن صالح ، عن يونس بن سيف، عن الحارث بن زياد ، عن أبي رُهم ، عن العرباض بن سارية ، قال : دعانا النبيُّ ﷺ إلي الغَداء المبارك، وسمعتُه يقول :

« **اللهم علِّمه ـ يعني : معاوية ـ الكتابَ والحسابَ، وقِهِ العذابَ** » .

فقال أحمد بن حنبل : « نعم ، حدَّثناه عبد الرحمن بن مهدي ، عن معاوية بن صالح » ، قلت : إن الكوفيين لا يذكرون هذا : « **علِّمه الكتاب والحساب وقِهِ العذاب** » ، قطعوا منه ؟ قال أحمد : « كان عبد الرحمن لا يذكره ، ولم يذكره إلا فيما بيني وبينه » .

أقول : وهذا نص عزيز ، فيه بيان موقف العراقيين من التحديث بمثل هذا ، ومحاولتهم كتمان الحديث لمجرد أن فيه بيان فضلٍ لمعاوية رضي الله عنه .

□ **الشاهد الثاني** : أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (٢ / ٩١٥) ، والطبراني في « معجمه الكبير » (١٩ / ٤٣٩) وغيرهم :

= إلا إذا كان أبو حاتم الرازي قالها، والذي قال أبو حاتم أنه مجهول آخر غيره فيما يظهر لي ، نعم قال أبو عمر بن عبد البر في صاحب هذه الترجمة مجهول وحديثه منكر » .

قلت : الأقرب عندي ـ على الإنصاف ـ ما حكم به ابن عبد البر على الرغم ما وصف به من التشيع ، فالمتن فيه نكارة لا تُحتمل من مثل من في حال الحارث ، والحافظ نفسه خلص في « التقريب » إلي أنه « ليِّن » ، وهذا حكم فيه نظر ، إذ أنه لم يرو غير هذا الحديث ، ولم يرو عنه غير واحد ، فالحكم عليه بالجهالة وبنكارة خبره أولى .

عن جماعة ، عن أبي هلال ، حدثنا جبلة بن عطية ، عن مسلمة ابن مخلد ـ أو عن رجل عن مسلمة بن مخلد ـ أنه رأى معاوية يأكل ، فقال لعمرو بن العاص : إن ابن عمك هذا المخضد ، أما إني أقول ذا وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« **اللهم علِّمه الكتابَ ، ومكِّن لهُ في البلاد ، وقِهِ العذابَ** » .

● **أبو هلال الراسبي** : اسمه محمد بن سليم البصري ، صدوق فيه لين ، «التهذيب» (٩ / ١٧٣) .

وهو **حديث مرسل** لأن جبلة بن عطية لم يلق مسلمة بن مخلد ، بل بينهما رجل مجهول نسي اسمه أبو هلال .

قال الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٣ / ١٢٥) عن هذا الحديث : « فيه رجل مجهول ، وجاء نحوه من مراسيل الزهري ومراسيل عُروة بن رُوَيم وحريز بن عثمان » .

ورواه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (٢ / ٩١٣) **بسند صحيح** عن شريح بن عُبيد مرسلاً .

قال الألباني : « وهذا إسناد شامي مرسل صحيح ، رجاله ثقات » .

ورواه الحسن بن عرفة في «جزئه» (٦٦) - ومن طريقه ابن عساكر (٥٩ / ٧٩) - **بسند صحيح** عن حريز بن عثمان الرَّحبي مرسلاً .

قال الألباني : « وهذا أيضا إسناد شاميٌّ مرسلٌ صحيحٌ » .

ورواه ابن عساكر (٥٩ / ٨٥) **بسند صحيح** عن يُونس بن ميسرة بن حلبس مرسلاً .

قلت : وقد علمنا من شرط الإمام الشافعي في قبول المرسل - كما نص في «الرسالة» (ص : ٤٦١) - أنه لو جاء من وجه آخر دون أن يأتي ما يعارضه ، فهو صحيح [1].

فكيف وقد جاءنا هذا مُسندًا عن صحابيَّين ؟

□ **الشاهد الثالث** : أخرج الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (٢ / ٩١٤) : حدثنا أبو المغيرة ، ثنا صفوان ، قال : حدثني شريح بن عبيد :

أن رسول الله ﷺ دعا لمعاوية بن أبي سفيان :

« اللهم ! علِّمه الكتابَ والحسابَ ، وقِهِ العذابَ » .

هذا حديث مرسل قوي .

● **شريح بن عبيد تابعي** : متفق على توثيقه ، سمع من معاوية كما نص البخاري [2]، «التهذيب» (٤ / ٢٨٨) .

---

(١) قبول الشافعي للمرسل واحتجاجه به بالشروط التي ذكرها ، وخصوصاً أن يكون من مراسيل كبار التابعين - لا يعني بحال تصحيحه له ونسبة الحديث إلى النبي ﷺ ، بل هو متعلّقٌ بالاحتجاج به ، وهذا غالبًا ما يكون في أخبار الأحكام ، وأما الفضائل فقد يكون فيها نظر ، لأن مقتضيّ إثبات الفضيلة صحة السند إلى النبي ﷺ ، وقد فصّلنا معنى قبول الشافعي وغيره للمرسل في كتابنا « **الحسن بمجموع الطرق في ميزان الاحتجاج بين المتقدِّمين والمتأخرين** » ، إلا أن التقوية بالمرسل لا سيما مع ورود الحديث الأصلي بسند صحيح هو ما استقر عليه العمل عند جمهور المتأخرين ، ولا شك أن كثرة الطرق تزيد الحديث الصحيح قوة فوق قوة ، والله أعلم .

(٢) فتُحمل هذه الرواية على أنه قد سمع هذا الحديث من معاوية ـ رضي الله عنه ـ ، وفي «الصحيحين» صورٌ من ذلك كما سبق وأشار إليه المصنف ـ حفظه الله ـ .

• صفوان بن عمرو بن هرم : متفق على توثيقه .

« التهذيب » (٤ / ٣٧٦).

• أبو المغيرة هو عبد القدوس بن الحجاج : ثقة كذلك .

« التهذيب » (٦ / ٣٢٩) .

* * *

الكلام على حديث: « لا أشبع الله بطنه »

وروى مسلم [١] من حديث ابن عباس قال : كنت ألعب مع الصبيان، فجاء رسول الله ﷺ ، فتواريت خلف بابٍ ، فجاء فحطأني حطأة ، وقال : « **اذهب وادع لي معاوية** » ، قال : فجئت ، فقلت : هو يأكل ، قال : ثم قال لي : « **اذهب فادع لي معاوية** » ، قال : فجئت، فقلت : هو يأكل ، فقال : « **لا أشبع الله بطنه** » .

وفي الحديث : تأكيدٌ لصحبة معاوية رضي الله عنه وبأنه من كُتَّاب رسول الله ﷺ ، وليس في الحديث ما يُثبتُ ان ابن العباس رضي الله عنه - وقد كان طفلاً آنذاك - قد أخبر معاوية رضي الله عنه بأن رسول الله ﷺ يُريده ، بل يُفهم من ظاهر الحديث أنه شاهده يأكل ، فعاد لرسول الله ﷺ ليخبره .

فأين الذم هنا كما يزعم المتشدِّقون ؟!

وفي الحديث : إشارةٌ إلى البركة التي سينالها معاوية من إجابة دعاء النبي ﷺ ، إذ فيها تكثير الأموال والخيرات له رضي الله عنه ، فـ : «**لا أشبع الله بطنك** » تتضمن أن الله سيرزقك رزقاً طيباً مباركًا يزيد عمَّا يُشبع البطن مهما أكلت منه، وقد كانت تأتيه ـ رضي الله عنه ـ في خلافته صنوف الطيبات

(١) الحديث عند مسلم (٤ / ٢٠١٠) ، وقد تقدَّم الكلام عليه في أول الكتاب .

وقد قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ في « تذكرة الحفاظ » (٢ / ٦٩٩) :

« لعل هذه منقبة معاوية ، لقول النبي ﷺ :(اللهم من لعنته أو شتمته ، فاجعل ذلك له زكاة ورحمة)» .

التي أُغدقت على الأمة كما ذكر ابن عساكر في « تاريخ دمشق » .

هذا مع العلم أن الحديث هذا فيه ضعف في إسناده ، إذ تفرَّد به عمران ابن أبي عطاء الأسدي أبو حمزة القصَّاب الواسطي وهو ضعيف [١] .

قال أبو زرعة : « بصري ليِّن » ، وقال أبو حاتم والنسائي : « ليس بالقوي » ، وقال الآجري عن أبي داود : « يُقال له عمران الحلاَّب ؛ ليس بذاك ، وهو ضعيف » ، « التهذيب» (٨ / ١٢٠) .

فهذا حديث لا تقوم به حجة ، حتى لو أخرجه مسلم ، فقد أخرج عن عكرمة بن عمار حديثًا فيه غلطٌ فاحشٌ في فضائل أبي سفيان رضي الله عنه ، وعكرمة أحسن من القصَّاب هذا .

ولست أول من ضعَّف هذا الحديث ، فقد قال العقيلي في «ضعفائه» (٣ / ٢٩٩) عن حديث القصَّاب هذا :

« لا يُتابع على حديثه ، ولا يُعرف إلا به » .

وعلي أية حال فلمعاوية رضي الله عنه فضائل أخرى غير هذا الحديث .

وفي الصحيح ما يُغني عن الضعيف .

وفي أي حال ؛ فهذا لا ينفي أن معاوية رضي الله عنه كان من كُتَّاب الوحي ،

---

(١) بل أقل أحواله أن يكون حسن الحديث، فقد وثقه ابن معين ، وابن نمير - فيما نقله ابن خلفون - ، وقال أحمد : « ليس به بأس ، صالح الحديث » ، ومن ليَّنه من الأئمة لم يأت بجرح مفسر ، نعم ليس هو من طبقة الثقات الأثبات ، إلا أنه لا ينزل عن درجة الصدوق، وهذا الحديث بعينه قد رواه عنه شعبة،وهو متحرز في روايته عن شيوخه، وهو لا يروي إلا عن ثقة أو جيد الحديث ، وأما العقيلي فقد يرد حديث الثقة بالتفرد ، وفيه نظر على مقتضى نظر الشيخين وكثير من الأئمة .

بل أثبت ذلك إمام الحديث أحمد بن حنبل وأمر بهجر من يجحد تلك الحقيقة ، ولذلك لمَّا سأل رجلٌ الإمام أحمد بن حنبل :

ما تقول - رحمك الله - فيمن قال : لا أقول إن معاوية كاتب الوحي ولا أقول إنه خال المؤمنين ، فإنه أخذها بالسَّيف غصبًا ؟ .

قال الإمام أحمد : « **هذا قول سوء رديء ، يُجانبون هؤلاء القوم ، ولا يُجالسون ، ونبيِّن أمرهم للناس** » .

« السنة » للخلال (٢ / ٤٣٤) **وإسناده صحيح** .

ومن المعلوم أيضًا إن الإمام أحمد لم ينفرد بأي قول من الأقوال أو الاعتقادات دون من سبقه ، كيف وهو القائل :

« **إيَّاك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام** » .

* * *

الكلام على حديث: «أول جيش من أمتي يغزون البحر»

أخرج - البخاري - رحمه الله - في « صحيحه » من طريق : أنس بن مالك ، عن خالته أم حرام بنت ملحان قالت : نام النبي ﷺ يومًا قريبًا مني ، ثم استيقظ يتبسم ، فقلت : ما أضحكك ؟ قال : « **أناس من أمتي عُرضوا عليَّ يركبون هذا البحر الأخضر كالملوك على الأسرة** » ، قلت : فادع الله أن يجعلني منهم ، فدعا لها ، ثم نام الثانية ، ففعل مثلها ،فقالت قولها ،فأجابها مثلها، فقالت : ادع الله أن يجعلني منهم ، فقال : « **أنت من الأولين** » .

فخرجت مع زوجها عبادة بن الصامت غازياً أول ما ركب المسلمون البحر مع معاوية ، فلما انصرفوا من غزوتهم قافلين ، فنزلوا الشام ، فقُرِّبت إليها دابة لتركبها فصرعتها فماتت .

البخاري مع «الفتح» (٦ / ٢٢) .

قال ابن حجر معلِّقًا على رؤيا رسول الله ﷺ :

« قوله :« **ناس من أمتي عُرِضُوا عليَّ غزاة** . . » يُشعر بأن ضحكه كان إعجاباً بهم ، وفرحًا لما رأى لهم من المنزلة الرفيعة » .

وأخرج البخاري أيضًا من طريق : أم حرام بنت ملحان - رضي الله عنها - قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« **أول جيش من أمتي يغزون البحر قد أوجبوا** » .

قالت أم حرام: قلت: يا رسول الله! أنا فيهم ؟قال: « **أنت فيهم** ».

ثم قال النبي ﷺ : « **أول جيش من أمتي يغزون مدينة قيصر** - أي: القسطنطينية - **مغفورٌ لهم** » ،فقلت: أنا فيهم يا رسول الله ؟ قال : «**لا**» .

البخاري مع «الفتح» (٦ / ٢٢) ، ومسلم (١٣ / ٥٧) .

ومعنى «**أوجبوا**» : « أي فعلوا فعلاً وجبت لهم به الجنة » .

قاله ابن حجر في «الفتح» (٦ / ١٢١) .

قال المهلب بن أحمد بن أبي صفرة الأسدي الأندلسي (ت ٤٣٥هـ) معلِّقًا على هذا الحديث :

« **في هذا الحديث منقبة لمعاوية لأنه أوَّل من غزا البحر** » .

انظر «الفتح» (٦ / ١٢٠) .

قلت : ومن المتفق عليه بين المؤرخين أن غزو البحر وفتح جزيرة قبرص كان في سنة (٢٧ هـ) في إمارة معاوية رضي الله عنه على الشام ، أثناء خلافة عثمان رضي الله عنه .

انظر «تاريخ الطبري» (٤ / ٢٥٨) ، و «تاريخ الإسلام» للذهبي عهد الخلفاء الراشدين (ص ٣١٧) .

وكذلك غزو القسطنطينية كان في منتصف عهده .

قال ابن كثير : « وقد كان يزيد أول من غزا مدينة قسطنطينية في سنة تسع وأربعين في قول يعقوب بن سفيان ، وقال خليفة بن خياط سنة خمسين ، ثمَّ حجَّ بالناس في تلك السنة بعد مرجعه من هذه الغزوة من أرض الروم ، وقد ثبت في الحديث أن رسول الله ﷺ قال :

« **أول جيش يغزو مدينة قيصر مغفور لهم** » .

وهو الجيش الثاني الذي رآه رسول الله ﷺ في منامه عند أم حرام فقالت : ادع الله أن يجعلني منهم ، فقال : « **أنت من الأوَّلين** » ، يعني جيش معاوية حين غزا قبرص ففتحها في سنة سبع وعشرين أيام عثمان بن عفان ، وكان معهم أم حرام فماتت هناك بقبرص ، ثم كان أمير الجيش الثاني ابنه يزيد بن معاوية ، ولم تُدرك أمَّ حَرَام جيش يزيد هذا ، وهذا من أعظم دلائل النبوة » .

* * *

الكلام على حديث: «إن وليت أمراً فاتق الله واعدل»

أخرج أبو يعلى في «مسنده» (١٣ / ٣٧٠) :

حدثنا سويد بن سعيد ، حدثنا عمرو بن يحيى بن سعيد ، عن جده سعيد بن عمرو بن العاص ، عن معاوية قال : قال رسول الله ﷺ :

« توضؤوا » ، قال: فلما توضأ ، نظر إليَّ ، فقال :

« **يا معاوية ! إنْ وُلِّيت أمراً فاتق الله واعدل** » .

قال : فما زلت أظن أني مبتلىً بعملٍ لقول رسول الله ﷺ ، حتى وُلِّيت .

قال الحافظ ابن حجر في « الإصابة »:

« سويد بن سعيد فيه مقال ، وقد أخرجه البيهقي في «الدلائل» من وجه آخر » .

قلت : سويد بن سعيد ثقة شيخ مسلم ، لكنه عمي فقبل التلقين فحدَّث بالمناكير ، لكنه قد توبع من عدة وجوه ، مما يُثبت أنه حدَّث به قبل أن يعمى ، أو أنه ثبت في هذا الحديث .

أخرج أحمد بن حنبل في «مسنده» (٤ / ١٠١) :

حدثنا روح ، قال : ثنا أبو أمية عمرو بن يحيى بن سعيد ، قال: سمعت جدي يُحَدِّث : أن معاوية أخذ الإداوة بعد أبي هريرة يتبع رسول الله ﷺ بها ، واشتكى أبو هريرة ، فبينا هو يوضئ رسول الله ﷺ ، رفع رأسه إليه مرة أو مرتين فقال :

« يا معاوية ! إن وُلِّيت أمرًا فاتق الله عز وجل واعدل » .

قال: فما زلت أظن أني مبتلىً بعملٍ لقول النبي ﷺ ، حتي ابتُليت.

هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين .

● **عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي** :

وثَّقه الدارقطني وغيره ، وروى عنه البخاري ، ولم يجرحه أحد [١].

«تهذيب التهذيب» (٨ / ١٠٤) .

● **وجدُّه** : وثَّقه أبو حاتم وأبو زرعة والنسائي .

«تهذيب التهذيب» (٤ / ٦٠) .

● **روح بن عبادة** : ثقة كثير الحديث ، «التهذيب» (٣ / ٢٥٣) .

* * *

(١) قلت : هو على التحقيق حسن الحديث فإنما وثقه الدارقطني وفيه شيء من التساهل، وقال ابن معين : « صالح » ، وفي رواية : « لا بأس به » ، وخرَّج له البخاري حديثًا واحداً ، وقول ابن معين : « صالح » يدل على أنه دون الثقة راوي الصحيح ، لا سيما مع قلة روايته .

وعمومًا فالحديث ثابت ، وإسناده حسن، والله أعلم .

الجواب عن شبهة أن المحدثين الأوائل ضعفوا هذه الأحاديث

من الأخطاء التي وقع بها عدد من العلمـاء ، توهمهم أن المتقدِّمين لم يُصحِّـحوا شيـئاً من هذه الأحاديث ، وهذا خطأ بيِّنٌ واضحٌ ، وقـد سبق وذكرنا عـددًا من المتقـدِّمين ممن صحَّـحوا عددًا كـبيرًا مـن الأحاديث في فضـائل معـاوية ، ولعل سبب خطئـهم هذا توهمهم أن جـمعًـا من أئمة السلف ـ رحمـهم الله ـ لم يُصَحِّحـوا تلك الأحاديث ، وسنردُّ على هذه الشبهات بالتفصيل فيما يأتي بعون بالله :

ما نقل عن إسحاق بن راهويه في تضعيف فضائل معاوية

وأما يتشدَّقُ به البعض من نقلهم عن إسحاق بن راهويه أنه قال :

« **لا يصح عن النبي ﷺ في فضل معاوية شيء** » .

فهذا القول عن ابن راهويه باطل ولم يثبت عنه .

فقد أخرج الحاكم - كما في «السير» للذهبي (٣ / ١٣٢) و«الفوائد المجموعة» للشوكاني (ص ٤٠٧) - عن الأصم ، أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم ، حدثنا أبي ، سمعت ابن راهويه فذكره .

وفي «الفوائد» : سقطت « حدثنا أبي » .

● **والأصم** : ولد عام (٢٤٧هـ) ، لم يسمع من ابن راهويه توفي عام (٢٣٨هـ) فيكون الأثر منقطعًا إن لم تكن ثابتة .

● **ويعقوب بن يوسف بن معقل أبو الفضل النيسابوري** : والد الأصم لم يوثِّقه أحد ! فقد ترجمة الخطيب في «تاريخه» (١٤ / ٢٨٦) فما زاد على قوله : « ٧٥٨٢ : يعقوب بن يوسف بن معقل أبو الفضل النيسابوري ، قدم بغداد وحدَّث بها عن إسحاق بن راهويه ، روى عنه محمد بن مخلد » ، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً .

وله ذكر في ترجمة ابنه من «السير» (١٥ / ٤٥٣) ولم يذكر فيه الذهبي أيضًا جرحًا ولا تعديلاً ، وذكر في الرواة عنه عبد الرحمن بن أبي حاتم ، ولم أجده في «الجرح والتعديل» ، ولا في «الثقات» لابن حبان .

وبهذا؛ **فإن هذا القول ضعيف لم يثبت** عن إسحاق بن راهويه - رحمه

الله -، وحاشا الإمام إسحاق من ذلك القول [١].

ولنفرض جدلاً أن والد الأصم كان ثقةً - مع أن ليس فيه توثيق - ، فما قوة هذا القول ؟ وما المقصود منه ؟ !!

فعندما نقل الإمام الترمذي عن شيخه الإمام البخاري إنكاره على من يرفض الاستشهاد بعمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، فإن الحافظ الذهبي نسب الإمام الترمذي للوهم ، ورفض تلك المقولة ، علمًا أن الترمذي ينقل عن شيخه الذي لازمه مدة طويلة ، والترمذي هو ما عليه من الحفظ والفهم والنباهة.

فما قيمة عبارة باطلة ينقلها رجل مجهول الحال كوالد الأصم ؟!

* * *

(١) هذا المبحث منقول بتمامه بل وبغالب عباراته من كتابي «**دفاعًا عن السلفية**» (ص: ٢٠٦) ومثل هذه العبارة من إسحاق ما نقل عن النسائي ، وقد تقدَّم الجواب عنه في أول الكتاب .

الجواب عن شبهة أن البخاري لم يصح عنده في فضل معاوية شيء

وأما الشبهة الثانية ، وهي : ما يُشاع أن الإمام البخاري لم يجد في فضائل معاوية شيئًا ، فقد أجاب عنها ابن حجر بقوله :

« إن كان المراد أنه لم يصح منها شيء وفق شرطه - أي شرط البخاري - فأكثر الصحابة كذلك » .

انظر « تطهير الجنان عن التفوه بثلب سيدنا معاوية بن أبي سفيان » (ص:١١).

ولكنه أخرج في « صحيحه » و«تاريخه» أحاديث صحيحة في فضائل معاوية رضي الله عنه .

وأما أن الإمام البخاري عبَّر في ترجمة معاوية رضي الله عنه بقوله : **« باب ذكر معاوية رضي الله عنه »** ، ولم يقُل : فضيلة ولا منقبة ، فإن الإمام البخاري كذلك عبَّر في ترجمة عبد الله بن عباس رضي الله عنه بقوله : **« باب ذكر ابن عباس رضي الله عنهما »** ، ولم يقُل : فضيلة ولا منقبة ، علمًا أنه أخرج فيه قول رسول الله ﷺ : **« اللهم علِّمه الحكمة »** ، وهذا لا يختلف عاقل أنه فضيلة عظيمة لابن عباس رضي الله عنه .

فهل يفهم أحدٌ من ذلك أن عبد الله بن عباس ومعاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهم جميعًا - ليس لهم فضائل ؟! **هذا والله عين التهور** .

* * *

الجواب عن شبهة تضعيف النسائي لأحاديث فضائل معاوية رضي الله عنه

والشبهة الثالثة : زعمهم أن النسائي ـ رحمه الله ـ ضعَّفَ كل الأحاديث التي في فضل معاوية .

ونقول لهم : ها توا برهانكم إن كنتم صادقين ، وقد بيَّنا في كلامنا عن تشيع النسائى أن هذا خطأ [١] .

* * *

(١) وقد تقدَّم الجواب عما ورد عنه في ذلك في أول الكتاب ، فانظره .

الجواب عن شبهة عدم تخريج الحاكم لفضائل معاوية رضي الله عنه « في المستدرك »

وشبهتهم الرابعة : هي أن الحاكم لم يخرِّج في « مستدركه » شيئًا في فضائل معاوية مع ما عُرِفَ عنه تساهله في التصحيح .

ونقول : هاتوا برهانكم أن الحاكم يضعِّف الأحاديث الصحيحة التي وردت في فضائل معاوية رضي الله عنه ؟

فهل تَرْكُ الحاكم لحديثٍ يعني ضعف ذلك الحديث ؟!

وقد بيَّنا في كلامنا عن تشيع الحاكم أن هذا خطأ ، فهو لم يُضَعِّف الحديث، لكن قلبه لم يطاوعه بسبب تشيعه، فآثر السكوت عن معاوية رضي الله عنه لكنه روى الحديث عنه وصححه على شرط الشيخان وترضى عنه [١] .

* * *

---

(١) قال الخطيب في « تاريخ بغداد » (٥ / ٤٧٤) :

« كان ابن البيع يميل إلي التشيع » .

ثم روى بسنده إلى أبي إسحاق بن محمد الأرموري ، قال : جمع الحاكم أبو عبد الله أحاديث زعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم يلزمهما إخراجها في «صحيحيهما» منها الحديث الطائر، و « من كنت مولاه فعليٌّ مولاه » ، فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك ، ولم يلتفتوا فيه إلى قوله ، ولا صوَّبوه في فعله.

الجواب عن شبهة رويت عن الإمام أحمد بن حنبل في ذلك

ولعلَّ أطرف شُبهاتهم : هي المقولة المنسوبة للإمام أحمد بن حنبل .

فقد أخرج ابن الجوزي من طريق : عبد الله بن أحمد بن حنبل : سألت أبي ما تقول في علي ومعاوية ؟ فأطرق ثم قال : « **اعلم أن عليًا كان كثير الأعداء ، ففتَّش أعداؤه له عيبًا فلم يجدوا ، فعمدوا إلى رجل قد حاربه فأطروه كياداً منهم لعلي** » .

قلت : هذه قصة عجيبة لم أقع على إسنادها ، وابن الجوزي صاحب أوهام كثيرة ، فهو يحتج بروايات موضوعة ، وربما يَنْسِب إلى الوضع أحاديث صحيحة ربما أخرجها البخاري ومسلم ، وقد ذكرنا في ترجمته أقوال العلماء فيه وأنه لا يُعتد كثيراً بنقله .

والقصة على أية حال ليس لها علاقة بموضوعنا ، بل إن حشرها هنا من الطُّرَفِ فعلاً ، فإن الإمام أحمد ـ على فرض صحة القصة ـ قد أشار إلى أن أعداء علي رضي الله عنه قد وضعوا أحاديث في فضائل معاوية رضي الله عنه ، وهذا شيء معروفٌ مسلَّمٌ به، بل والعكس صحيح كذلك، فقد وضع شيعةُ عليٍّ الكثيرَ من الأحاديث في ذمِّ معاوية، وكلها موضوعة، ووضعوا الكثير الكثير في فضائل علي أكثر بأضعاف مما وضع النواصب في فضائل معاوية.

قال الحافظ أبو يعلى الخليلي في كتاب « الإرشاد » (١ / ٤٢٠) :

« قال بعض الحفاظ : تأمَّلت ما وضعه أهل الكوفة في فضائل علي وأهل بيته ، فزاد على ثلاث مئة ألف » .

وعلّق على هذا الإمامُ ابن القيم في «المنار المنيف» (ص ١٦١) :

« **ولا تستبعد هذا ، فإنك لو تتبعت ما عندهم من ذلك لوجدت الأمر كما قال** » .

قلت : ولعلَّ العدد أكبر من هذا لو راجعنا كتبهم ، فكان ماذا ؟ هل نقول أنه لم يصح في فضائل علي رضي الله عنه شيء لأن أكثر ما يُروى في ذلك موضوع ؟!! سبحانك ربي ، هذا بهتان عظيم ، ولو كان أحمد يعتقد أن تلك الأحاديث موضوعة لما أخرجها في « مسنده » .

أما عقيدة إمام أهل السنة والجماعة في عصره أحمد بن حنبل : فقد كانت واضحة جدًّا في الترضي على معاوية رضي الله عنه والإنكار على من يذمه.

قال الخلاَّل في كتابه «السنة» (٢ / ٤٦٠) :

أخبرنا أبوبكر المرُّوذي ، قال : قيل لأبي عبد الله ونحن بالعسكر وقد جاء بعض رسل الخليفة وهو يعقوب ، فقال : يا أبا عبد الله ! ما تقول فيما كان من علي ومعاوية رحمهما الله ؟ فقال أبو عبد الله :

« **ما أقول فيها إلا الحسنى رحمهم الله أجمعين** » **إسناده صحيح** .

وقال الخلاَّل في « السنة » (٦٥٤) :

أخبرني عبد الملك بن عبد الحميد الميموني - ثقة فقيه - قال : قلت لأحمد بن حنبل : أليس قال النبي صلى الله عليه وسلم : « **كل صهر ونسب ينقطع إلا صهري ونسبي** » ؟ قال : « **بلى** » ! قلت : وهذه لمعاوية ؟ قال : « **نعم له صهر ونسب** » ، قال : وسمعت ابن حنبل يقول :

« **ما لهم ولمعاوية ؟ نسأل الله العافية !** » .

● **وقد ذكر ابن عساكر لطيفة أحب أن أذكرها هنا :**

وهو أن العبد الصالح عمر بن عبد العزيز قال : رأيت رسول الله ﷺ - أي في الرُّؤيا - ، وأبوبكر وعمر جالسان عنده ، فسلَّمت وجلستُ . فقال لي : « إذا وُلِّيتَ من أمور الناس ، فاعمل بعمل هذين : أبي بكر وعمر » ، فبينا أنا جالس إذ أُتي بعلي ومعاوية ، فأُدخلا بيتاً وأجيف عليهم الباب ، وأنا أنظر ، فما كان بأسرع أن خرج علي وهو يقول : **قضِيَ لِي وربُّ الكعبة يا رسول الله !** ثم ما كان بأسرع من أن خرج معاوية وهو يقول : **غُفِرَ لي وربُّ الكعبة يا رسول الله !** .

القصة أخرجها ابن عساكر في «تاريخه» (٥٩ / ١٤٠) بسندين إلى ابن أبي عروبة ، وهو ثقة حافظ ،وقد جمعت الروايتين في قصة واحدة .

كما وأن ابن أبي الدنيا أورد الرواية الثانية في «المنامات» (١٢٤)[١] .

* * *

---

(١) وقد روى الخلال في « السنة » (٦٦٠) : أخبرنا أبوبكر المرُّوذي ، قال : قلت لأبي عبد الله: أيما أفضل : معاوية أو عمر بن عبد العزيز ؟ فقال : معاوية أفضل ، لسنا نقيس بأصحاب رسول الله ﷺ أحداً ؛ قال النبي ﷺ : **« خير الناس قرني الذي بُعثت فيهم » وسنده صحيح .**

نهي السلف عن الكلام في معاوية رضي الله عنه وبيان أنه مُدخل للكلام في الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين

وبسبب ثبوت هذه الفضائل وغيرها عن السلف ، فقد نُهوا نهياً شديداً عن التكلُّم في معاوية رضي الله عنه وبقية الصحابة ، وعدُّوا ذلك من الكبائر .

قال الإمام عبد الله بن المبارك رحمه الله : « **معاوية عندنا محنة ، فمن رأيناه ينظر إليه شزراً اتهمناه على القوم** » ، يعني الصحابة .

انظر «البداية والنهاية» لابن كثير (٨ / ١٣٩) .

وقال الربيع بن نافع الحلبي (٢٤١هـ) رحمه الله : « **معاوية سترٌ لأصحاب محمد ﷺ ، فإذا كَشَفَ الرجل الستر اجترأ على ما وراءه** » .

«البداية والنهاية» (٨ / ١٣٩) .

وقد صدقوا في ذلك ، فإنه ما من رجل يتجرأ ويطعن في معاوية رضي الله عنه إلا تجرأ على غيره من الصحابة رضوان الله عليهم .

وانظر في أحوال الزيدية ؛ فإنهم طعنوا في معاوية رضي الله عنه ، ثم تجرَّءوا على عثمان رضي الله عنه ، ثم تكلَّموا في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، حتى صرَّح بكفرهما بعض الزيدية .

والسبب في ذلك : أنه إذا تجرَّأ على معاوية رضي الله عنه فإنه يكون قد أزال هيبة الصحابة من قلبه ، فيقع فيهم ، لأنه لا يعلل كلامه في معاوية بشيء إلا ويلزمه مثل هذا في غيره .

فإن كان الذي يتكلَّم في الصحابة يشتم معاوية رضي الله عنه ويتنقصه، فيُقال له : ما حملك على ذلك ؟ فإن قال : قتاله لعلي رضي الله عنه ، فيُقال له : فيلزمك أن تشتم الزبير وطلحة وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنهم وغيرهم من الصحابة لأنهم قاتلوا عليًّا ، فإن قال : ولكن أولئك اجتهدوا في الأخذ بثأر عثمان، فيقال له : ومعاوية ومن معه كذلك ، فإن قال : ولكن الزبير وطلحة وعائشة ونحوهم لهم سوابق تدل على فضلهم، فيقال له : ولمعاية سوابق تدل على فضله ؛ فقد صحب النبي ﷺ وشهد له بالصحبة والتفقه ابن عباس ـ كما في «صحيح البخاري» ـ الذي قاتل مع علي ضده ، وشهد مع النبي ﷺ حنيناً والطائف وتبوك وكتب الوحي ، ودعا له الرسول ﷺ كما في «صحيحي ابن خزيمة وابن حبان» و«تاريخ البخاري» .

وصحَّ أن الرسول ﷺ قال :

« أول جيش من أمتي يغزون البحر قد أوجبوا » .

وكان هذا الغزو بقيادة معاوية رضي الله عنه ، وقد ولاَّه عمر وعثمان رضي الله عنه الشام ، وقد رضي الحسن بن علي رضي الله عنه أن يتنازل له عن الخلافة ، وأثنى الرسول ﷺ على فعله ذلك بقوله :

« إن ابني هذا سيِّدٌ ، ولعل الله أن يُصلح بـه بين فئتين من المسلمين » ، كما في «صحيح البخاري» .

وإذا كان معاوية رضي الله عنه ليس عدلاً ، فهذا قدح في الحسن رضي الله عنه الذي رضي أن يتولى الأمة غير عدل !! وفُتِحَت كثيرٌ من الأمصار في وقته ،

وتولى الخلافة عشرين سنة كان فيها ملكه ملك رحمة وعدل ، وقد أطلنا في الكتاب الذهبي في بيان اتفاق الأئمة الأعلام والمؤرخين من السنة على ذلك .

فإن قال : ولكن معاوية ثبت عن بعض الصحابة أنهم كانوا يتكلَّمون فيه ، فيُقال له : فيلزمك على هذا أن تتكلم في كثير من الصحابة ، فقد تكلَّم عمار في عثمان رضي الله عنهما ، وتكلَّم العباس في علي رضي الله عنهما ، وتكلَّم سعد بن عبادة في عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ، وتكلَّم عمر في حاطب رضي الله عنهما ، وتكلَّم أسيد بن حضير في سعد ابن عبادة رضي الله عنهما ، وكل هؤلاء من السابقين الأولين رضي الله عنهم ، فإن كان كلام أحدهم في الآخر يُبيح أن يتكلَّم فيه الآخرون ، جاز الوقوع فيهم كلهم كما هو دين الروافض قبحهم الله (١) .

---

(١) ومما يعد في مناقب معاوية وأنه كان خليق بالملك اتفاق عمر وعثمان ـ رضي الله عنهما ـ على تأميره وتوليته على الشام ، حتى قال ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ :

ما رأيت رجلاً كان أخلق للمُلك من معاوية ، كان الناس يردون منه على أرجاء واد رحبٍ ، لم يكن بالضيق الحصر العصعص المتغضب ـ يعني ابن الزبير ـ .

رواه عبد الرزاق في « المصنف » (٢٠٩٨٥): عن معمر ، عن همام بن منبه ، قال: سمعت ابن عباس ، يقول : .... فذكره ، وسنده صحيح .

وقال الذهبي في « السير » (٣ / ١٣٢) :

«حسبك بمن يؤمره عمر، ثم عثمان على إقليم ـ وهو ثغر ـ فيضبطه ويقوم به أتم قيام ، ويرضى الناس بسخائه وحلمه ، وإن كان بعضهم تألم مرة منه، وكذلك فليكن الملك ، وإن كان غيره من أصحاب رسول الله ﷺ خيراً منه بكثير، وأفضل ، وأصلح ، فهذا الرجل ساد، وساس العالم بكمال عقله ، وفرط حلمه ، وسعة نفسه، وقوة دهائه ورأيه ، وله هنات وأمور ، والله الموعد ، وكان محببًا إلى رعيته ، عمل نيابة الشام عشرين سنة، والخلافة عشرين سنة ، ولم يهجه أحد في دولته ، بل دانت له الأمم، وحكم على =

فإن قال : ولكن معاوية ثبت عنه بعض الأخطاء ، فيقال له : وثبت عن غيره من الصحابة أيضًا بعض الأخطاء ، فإن كان الوقوع في الخطأ مُبيحًا للشتم فاشتم من وقع منهم في الخطأ ، فإن قال : ولكن أخطاء أولئك مغفورة بجانب سبقهم وفضلهم وجهادهم، فيُقال له : وأخطاء معاوية مغفورة بجانب سبقه وفضله وجهاده، وهكذا ، فإن تجرأ أحدٌ على معاوية رضي الله عنه هان عليه غيره من الصحابة ، وبدأ يتكلم في الواحد منهم تلو الآخر لطرد مذهبه الباطل .

ومن هنا نقول كما قال السلف ـ رحمهم الله ـ : إنه لا يجوز في معاوية إلا ذكر محاسنه وفضائله والكف عن مساويه ، ويؤيد ذلك الحديث الذي رواه الترمذي وأبو داود وصححه ابن حبان والحاكم من حديث ابن عمر رضي الله عنه : أن النبي ﷺ قال :

« اذكروا محاسن موتاكم ، وكفُّوا عن مساويهم »[(١)] .

= العرب والعجم ، وكان ملكه على الحرمين ، ومصر ، والشام ، والعراق ، وخراسان ، وفارس ، والجزيرة ، واليمن ، والمغرب وغير ذلك » .

قلت : ووصفه ابن عباس بالفقه ـ أيضاً ـ : فقد أخرج البخاري ـ رحمه الله ـ من حديث ابن أبي مليكة : أن ابن عباس قيل له : هل لك في أمير المؤمنين معاوية ، فإنه ما أوتر إلا بواحدة ، فقال : « **إنه فقيه** » .

(١) أخرجه الترمذي (١٠١٩) ، وأبو داود (٤٩٠٠) ، وابن حبان (الإحسان: ٣٠٢٠) من طريق : عمران بن أبي أنس المكي ، عن عطاء ، عن ابن عمر به.

قال الترمذي : « هذا حديث غريب ، سمعت محمداً - [هو البخاري] - يقول: عمران بن أبي أنس المكي منكر الحديث ».

ولكن يشهد لمعناه ما عند البخاري (١/ ٤٢٩) من حديث عائشة - رضي الله عنها -: قالت : قال النبي ﷺ : « **لا تسبوا الأموات ، فإنهم قد أفضوا إلى ما قدّموا** ».

وقد اقتصرنا في هذه الرسالة على المرفوع ، ولو كتبنا الحديث الموقوف في فضائل معاوية من أقوال الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام لاضطررنا إلى تأليف كتاب كامل عنه .

ففي الباب : لعن الحسن لمن يلعن معاوية ، وثناء علي على معاوية وإمارته ، ووصف ابن عباس وأبي الدرداء له بالفقه ، وقول ابن عمر أن معاوية أسود من عمر بن الخطاب نفسه، وجلد عمر بن عبد العزيز لمن تكلَّم على معاوية ، وتفضيل الأعمش له على عمر بن عبد العزيز في عدله ، وكذلك قريبًا منه ابن المبارك ، وتفضيل ابن العباس له على ابن الزبير في أخلاقه ، وقول قتادة عنه : أنه المهدي ، وقول الزهري : أن معاوية قد عمل سنين بسيرة عمر بن الخطاب ، بل وثناء عمر بن الخطاب عنه في عدة مواضع ، وأمر أحمد بن حنبل للرجُل بقطع رحمه وهجر خاله لمجرد أنه انتقص معاوية .

ومن لم يكفه قول رسول الله ﷺ فلن يكفه شيء بعده .

هذا ؛ وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى أصحابه أجمعين .

* * *

ما نُسب إلى معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه من تهم الزور والبهتان

بقلم المعلِّق

وقد نُسب إلى هذا الصحابي الجليل الذي هو كاتب الوحي ، وخال المؤمنين ، ومن ثبتت فضائله بالنصوص الصحيحة عمومًا وخصوصًا بعض التهم الزائفة التي لا تكدِّر بحر فضائله ، ولا تدفع القول بصحبته أوحسن إدراته للإمارة وتوليه لمهام الخلافة .

وقد تلقَّف بعض مبتدعة العصر ما بُثَّ في كتب التواريخ والأخبار ما لا يصح نسبته من أفعال قبيحة إلى معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، ترويجًا لمذهبه الفاسد الباطل في ذمِّه، والذي هو مدخل لذم عموم الصحابة أجمعين .

وما علم هذا المسكين أن كتب الأخبار تجمع الغثَّ والسمين ، لا سيما إن كان اعتمادها على الرواية وسياق الأسانيد ، فإن في ذكرها رفع العهدة بكتمها ، إذ إيرادها بأسانيدها مما يجب أمانة للعلم ، حتى يتبيَّن الباحث الفهم سقوط هذه الأخبار بوهاء طرقها وضعف - بل وغالبًا : بوضع - أسانيدها ومتونها ، وإن كان هذا لا يرفع العهدة عمن أوردها في كتابه دون التنبيه على مافيها من الضعف والوهاء ، لئلا يغتر بها جاهلٌ سنيٌّ فيعتقد في هذا الصحابي ما لا يليق اعتقاده فيه ، أو رافضي خبيث فيروِّج بها مذهبه الباطل كما هو واقع ، وإتمامًا للفائدة أذكر أشهر تلك التهم ، والجواب عنها ، وبالله التوفيق .

* * *

ما نُسب إلى معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه من شرب الخمر

من التهم التي روَّج لها أحد دعاة التشيع - بل الرفض - وهو حسن ابن علي السقاف : تهمة شرب معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه للخمر ، واستدل على ذلك بما في :

«مسند الإمام أحمد» (٥/٣٤٧) بسند رجاله رجال مسلم - كما ادَّعى السقاف - عن عبد الله بن بريدة قال :

« دخلت أنا وأبي على معاوية فأجلسنا على الفرش ،ثم أتينا بالطعام ، فأكلنا ، ثم أتينا بالشراب ، فشرب معاوية،ثم ناول أبي ، ثم قال: ما شربته منذ حرَّمه رسول الله ﷺ »!!!.

الجواب عنها :

قلت : عادة أهل الأهواء والبدع - لا سيما الرافضة - الاعتماد على بتر المتون والنصوص ، وحذف الأسانيد لئلا تنكشف ألاعيبهم ، وتسقط حججهم ، ويظهر غشهم وتدليسهم ، وهو ما تعاناه السقاف هنا ، فحذف السند ، وبتر المتن لئلا تنكشف حيلته ، وتسقط حجته.

فسند الحديث عند أحمد : حدثنا زيد بن الحباب ، حدثني حسين ، حدثنا عبد الله بن بريدة. . .

وزيد بن الحباب في حفظه ضعف ، ومثله الحسين بن واقد ، فلا يرتقي هذا السند إلى الصحة ، بل ولا حتى إلى الحسن.

وأما تتمة المتن - الذي بتره السقاف - كما في «المسند» :

ثم قال معاوية : **وكنت أجمل شباب قريش وأجوده ثغرًا ، وما شيء كنت أجد له لذة وأنا شاب غير اللبن ، أو إنسان حسن الحديث يُحدِّثني** .

فدلَّ ذلك على أن قائل : « **ما شربته منذ حرَّمه رسول الله ﷺ** » هو نفسه معاوية بن أبي سفيان ، وليس بريدة كما أوهم المدَّعي ، ودلَّ ذلك - كذلك - على أن ما قُدِّم لهم لم يكن خمرًا ، ولا يمكن بحال أن نتهم أحد الناس فضلاً عن صحابة النبي ﷺ أو أحدهم بشرب الخمر بلفظ مبهم - « **الشراب** » - لا يدل بحال على أن المشروب كان خمرًا ، لا سيما مع القرينة القوية الصريحة التي تدل على خلاف ذلك .

* * *

ما نسب إلى معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه من قتل حجر بن عدي

من أشد التهم التي نُسبت إلى الصحابي الجليل معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه أمره بقتل الصحابي حجر بن عدي !!قال السقاف:

« وقد قتل معاوية الصحابي الجليل حجر بن عدي عندما أنكر على عمال معاوية وولاته سب سيدنا علي رضي الله عنه ، وهذا شيء مشهور ، قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (١/ ٣١٤) في ترجمته : (وقتل بمرج عذراء بأمر معاوية) ».

الجواب عنها :

قلت : أصل هذه الشبهة عند ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ١٥١)قال:

وكان حجر بن عدي جاهليًا إسلاميًا ، قال : وذكر بعض رواة العلم أنه وفد إلى النبي ﷺ مع أخيه هانئ بن عدي ، وشهد القادسية ، وهو الذى افتتح مرج عذرى ، وكان فى ألفين وخمس مائة من العطاء ، وكان من أصحاب علي بن أبى طالب ، وشهد معه الجمل وصفين ، فلما قدم زياد بن أبي سفيان واليًا على الكوفة دعا بحجر بن عدي فقال :

تعلم أني أعرفك ، وقد كنت أنا وإياك على ما قد علمت -يعنى من حب علي بن أبى طالب - وإنه قد جاء غير ذلك ، وإنى أنشدك الله أن تقطر لى من دمك قطرة فأستفرغه كله ، املك عليك لسانك ، وليسعك منزلك ، وهذا سريري فهو مجلسك ، وحوائجك مقضية لديَّ ،فاكفني نفسك ، فإني أعرف عجلتك ، فأنشدك الله ياأبا عبد الرحمن في نفسك، وإيَّاك وهذه السفلة وهؤلاء السفهاء أن يستزلوك عن رأيك فإنك

لو هنت عليَّ واستخففتُ بحقك ، لم أخصك بهذا من نفسي .

فقال حجر : قد فهمت ، ثم انصرف إلى منزله ، فأتاه إخوانه من الشيعة،فقالوا : ما قال لك الأمير ؟ قال : قال لي كذا وكذا ، قالوا: ما نصح لك ، فأقام وفيه بعض الاعتراض .

وكانت الشيعة يختلفون إليه ويقولون : إنك شيخنا وأحق الناس بإنكار هذا الأمر ، وكان إذا جاء إلى المسجد مشوا معه ، فأرسل إليه عمرو ابن حريث - وهو يومئذ خليفة زياد على الكوفة ، وزياد بالبصرة -: **أبا عبد الرحمن ما هذه الجماعة وقد أعطيت الأمير من نفسك ما قد علمت ؟** فقال للرسول : تنكرون ما أنتم فيه ، إليك وراءك أوسع لك ، فكتب عمرو بن حريث بذلك إلى زياد ، وكتب إليه : إن كانت لك حاجة بالكوفة فالعجل ، فأخذ زياد السير حتى قدم الكوفة ، **فأرسل إلى عدي ابن حاتم ، وجرير بن عبد الله البجلى ، وخالد بن عرفطة العذرى حليف بنى زهرة ، وإلى عدة من أشراف أهل الكوفة ، فأرسلهم إلى حجر بن عدي ليعذر إليه ،وينهاه عن هذه الجماعة ، وأن يكف لسانه عما يتكلم به ، فأتوه فلم يجبهم إلى شيء ،** ولم يكلِّم أحدًا منهم وجعل يقول : يا غلام اعلف البكر ، قال : وبكر فى ناحية الدار ، فقال له عدي بن حاتم : أمجنون أنت ؟ أكلِّمك بما أكلِّمك به وأنت تقول : يا غلام اعلف البكر ؟ فقال عدى لأصحابه : ما كنت أظن هذا البائس بلغ به الضعف كل ما أرى ، فنهض القوم عنه وأتوا زيادًا فأخبروه ببعض وخزَّنوا بعضًا ، وحسَّنوا أمره ، وسألوا زيادًا الرفق به ، فقال : لست إذًا لأبى سفيان.

فأرسل إليه الشرط والبخارية فقاتلهم بمن معه ، ثم انفضوا عنه وأُتي به زياد وبأصحابه ، فقال له : ويلك ما لك ؟ فقال : **إني على بيعتي لمعاوية لا أقيلها ولا أستقيلها ، فجمع زياد سبعين من وجوه أهل الكوفة،فقال : اكتبوا شهادتكم على حجر وأصحابه ، ففعلوا ثم وفدهم على معاوية وبعث بحجر وأصحابه إليه .**

وبلغ عائشة الخبر فبعثت عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي إلى معاوية فسأله أن يخلِّي سبيلهم ، فقال عبد الرحمن بن عثمان الثقفي: يا أمير المؤمنين جدادها جدادها ، لا تعن بعد العام أبدًا، فقال معاوية : لا أحب أن أراهم ولكن اعرضوا عليَّ كتاب زياد ، **فقُرئ عليه الكتاب ، وجاء الشهود فشهدوا ، فقال معاوية بن أبي سفيان : أخرجوهم إلى عذرى فاقتلوهم هنالك ،قال : فَحُملوا إليها .**

فهذه هي حكاية حجر بن عدي التي لم يذكرها السقاف ، والتي يظهر من سياقها أنه كان يُنازع خليفة المسلمين أمر الناس ، وكان يُحرِّض عليه ، وقد روجع في ذلك ، وممن راجعه بعض الصحابة ، ولكنه لم يرجع ، وشهد عليه الشهود بما فعل من التأليب على خليفة المسلمين معاوية بن أبي سفيان ، فأمر معاوية بقتله امتثالاً لأمر النبي ﷺ حين قال - كما في «صحيح مسلم » - : **« إنه ستكون هنَاتٌ وهنَاتٌ ، فمن أراد أن يُفرِّق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائنًا من كان ».**

قال الإمام النووي -رحمه الله - في «شرح مسلم» (١٢/ ٢٤١):

« فيه الأمر بقتال من خرج على الإمام ، أو أراد تفريق كلمة المسلمين

ونحـو ذلك ، ويُنهى عن ذلك ، فإن لـم ينتـه قوتل ، وإن لـم يندفـع شره إلا بقتله فقُتل كان هدراً » .

قلت : وما عـند ابن سعد يدل عـلى أن الأمر كان مـحتـدمًا ، وأن الشيعة غـرزوا بحجر بن عدي ، وألَّبوه على معـاوية ، وأنه صدر منه ما يقتضي تفريق كلمة المسلمين، واستحقاق القتل بنص السنة كما في الحديث المتقدِّم ،لاسيـما وقد نُهي عن ذلك،نهاه بعض الصحابـة وأصحاب العقل والشورى ،فلم ينتـه،وقد شهد عليـه جماعة من أهل الحل والعـقد، فلا جرم على معاوية بعد ذلك لما أمر بقتله منعًا للفتنة وامتثالاً لأمر النبيﷺ.

ويبقى التنبيه الآن : على الاختـلاف في صحـبة حجـر بن عدي ، فالأكثـر من أهل العلم على أنه تابعي ، ولا تصح له صحـبة ، وهو ما ذكره الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (١/ ٣١٣) ، قال :

« وأما البخـاري ، وابن أبي حاتم ، عن أبيه ، وخليفـة بن خياط ، وابن حبان فـذكروه فى التابعين ، وكذا ذكره ابن سعـد في الطبقة الأولى من أهل الكوفة ».

وعلى فرض التسليم له بالصحبة : فالواجب علينا عدم الخـوض فيما شجر بين الصحابة ، بل الترحم عليهم ، والتصديق بعدالتهم.

قال ابن حجر فى مقدمة « الإصابة» (١/ ١٧):

« اتفق أهل السنة على أن الجـميع عـدول ، ولم يـخالف فى ذلك إلا شذوذ من المبتدعة » .

* * *

ما نسب إلى معاوية رضي الله عنه من قتل عبد الرحمن بن خالد بن الوليد

وقد نسب السقاف - كذلك - إلى معاوية بن أبي سفيان الأمر بقتل عبد الرحمن بن خالد بن الوليد زوراً وبهتانًا ، فقال :

وقد قتل معاوية أناسًا من الصالحين من الصحابة والفضلاء من أجل السلطة ، ومن أولئك أيضًا عبد الرحمن بن خالد بن الوليد .

قال ابن جرير في «تاريخه» (٣/ ٢٠٢) ، وابن الأثير في «الكامل» (٣/ ٤٥٣) واللفظ له: «وكان سبب موته - عبد الرحمن بن خالد بن الوليد- أنه كان قد عظم شأنه عند أهل الشام ، ومالوا إليه لما عنده من آثار أبيه ، ولغنائه في بلاد الروم ، ولشدة بأسه ، فخافه معاوية وخشي منه وأمر ابن أثال النصراني أن يحتال في قتله ، وضمن له أن يضع عنه خراجه ما عاش وأن يوليه جباية خراج حمص ، فلما قدم عبدالرحمن من الروم دسَّ إليه ابن اثال شربة مسمومة مع بعض مماليكه ، فشربها ، فمات بحمص ، فوفى له معاوية بما ضمن له» .

قلت : فهل يجوز قتل المسلم والله تعالى يقول في كتابه العزيز:

﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾[النساء : ٩٣]؟!

وهل معاوية مستثنىً من مثل هذه الآية ؟!!!

ولذلك قال في حقه الحسن البصرى رحمه الله تعالى كما فى «الكامل» (٣/ ٤٨٧): أربع خصال كن فى معاوية ، لو لم تكن فيه إلا واحدة لكانت موبقة : انتزاؤه على هذه الأمة بالسيف ، حتى أخذ الأمر

من غير مشورة ، وفيهم بقايا الصحابة وذوو الفضيلة ، واستخلافه بعده ابنه سكيرًا خميرًا يلبس الحرير ويضرب بالطنابير ، وادعاؤه زيادًا ، وقد قال رسول الله ﷺ : « **الولد للفراش وللعاهر الحجر** » وقتله حجرًا وأصحاب حجر، فيا ويلاً له من حجر! ويا ويلاً له من أصحاب حجر! ».

الجواب عنها :

قلت : هذا الخبر عند ابن الأثير معلقًا بغير إسناد ، وأما عند الطبري، فقد أخرجه : عن عمرو بن شبة ، عن علي ، عن مسلمة بن محارب بالقصة المذكورة.

وهذا السند ضعيف ، والخبر لا يثبت ، فعلي شيخ عمر بن شبة هو علي بن محمد بن عبد الله بن أبى سيف أبو الحسن المدائنى ، أخباري صدوق ، **إلا أنه ضعيف في الرواية** ، قال ابن عدي في « الكامل» (٥/ ١٨٥٥) : « **ليس بالقوي في الحديث وهو صاحب أخبار** » .

وأما قول ابن معين فيه : « ثقة ، ثقة » ، فابن معين قد يطلق هذا الوصف على العدالة لا الضبط ، فهذا الوصف محمول على عدالته لا ضبطه، وقد يطلقه مقارنة بمن هو أضعف منه ، إلا أن هذا الخبر قد أسنده ، فيحكم عليه بقوانين الرواية ، ثم إن القارئ لترجمته في «السير» للذهبي يجد أنه كان يحدِّث بأخبار الشيعة ، ففى «السير» (١٠/ ٤٠٢):

« **حكى المدائني أنه أُدخل على المأمون ، فحدَّثه بأحاديث فى علي ، فلعن بني أمية** ».

وفى ترجمته من « الكامل» أورد له ابن عدى حديثًا في فضل الحسن

ابن علي ،فالظاهر من أمره أنه كان متلبسًا بالتشيع ، ومثل هذا مدعاة له للتساهل في رواية أخبارٍ تقتضي ذم معاوية أو الانتقاص منه.

وثمة أمر آخر - وهو من الأهمية بمكان - : وهو أن الطبري لما أورد ذكر هذه الحادثة مَرَّضَها فقال: « وفيها انصرف عبد الرحمن بن خالد بن الوليد من بلاد الروم إلى حمص ، فدس ابن أثال النصراني إليه شربة مسمومة - **فيما قيل** - فشربها فقتلته ».

فقول الطبري :« **فيما قيل** » يدل على ضعف الرواية فى ذلك عنده ، وأنا أعتقد أن الطبري قد ألمح بذلك إلى سقوط هذه الرواية لا سيما مع عدم الوقوف على ترجمة لمسلمة بن محارب شيخ المدائني ، فهو في حكم المجهول ، والله أعلم.

وأما الجواب عما نقله السقاف عن الحسن البصري فهو : أن ما ورد عن الحسن في ذلك إنما أورده ابن الأثير في «الكامل» مُعَلَّقًا بغير سند ، ولا يمكن - أبدًا بحال - أن نُثبت هذه المقولة الخبيثة المخالفة لمعتقد أهل السنة على أحد أئمة أهل السنة كالحسن البصري إلا بسند صحيح مشرق كالشمس ، فكيف والخبر في ذلك بغير خطام ولا إسناد ، والمعلوم أن كتب «التواريخ» و«المغازي» و«السير» قد شُحنت بأخبار كثيرة موضوعة ، بل هذا الباب من أكثر الأبواب التي وضع فيها الوضّاعون والقُصّاص وأصحاب المذاهب الفاسدة الأخبار المكذوبة ، وإنما أورد السقاف هذا الخبر تشغيبًا وقعقعة !! كما هو حال أهل الأهواء - لا سيما الرافضة - الذين يحشدون الأخبار التالفة والساقطة لتأييد مذاهبهم ، والله الموعد.

* * *

عقيدة الإسلام في تفضيل صحابة خير الأنام

وأخيراً : أختم هذه الرسالة المباركة بإيقاظة سريعة،وتذكير لطيف فيما يجب أن يعتقده المسلم في صحابة النبي ﷺ ، وما يجب عليه اتجاه ما وقع بينهم من الخلاف والاختلاف والقتال ، فأقول - وبالله التوفيق - :

الصحابي هو : كل من لقى النبي ﷺ مؤمنًا به ولو لساعة أو أقل ، فمهما طالت صحبته أو قصرت ، فيُطلق عليه اسم «صحابي».

وقد سأل إسحاق الكوسج الإمام أحمد ، قال : هل للصحبة حدٌّ ؟ قال: **لا ، ومن صحب النبي ﷺ ولو ساعة فهو من أصحاب النبي ﷺ**[(١)].

وقال :[(٢)]

« كل من صحبه سنةً ، أو شهراً ، أو يومًا ، أو ساعةً ، أو رآه فهو من أصحابه ، له الصحبة على قدر ما صحبه،وكانت سابقته معه ، وسمع منه ، ونظر إليه نظرة ».

وقد وردت أحاديث عامة في فضل عموم الصحابة دون تفريق بين من صاحبه ساعة ، أو يومًا ، أو سنةً ، أو عُمراً ، من ذلك :

قوله ﷺ :

« خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ».[(٣)]

---

(١) « مسائل الكوسج» (٢/ ١٥٨).

(٢) « رسالة عبدوس العطّار » (ص: ٦٢).

(٣) أخرجه أحمد (١/ ٣٧٨و٤٤٢)،وابن أبي عاصم (١٤٦٦)،والبخاري(٤/ ١١٨) =

وَسُئِلَ ﷺ : أي الناس خير ؟ فقال :

« أنا ومن معي ، ثم الذين على الأثر ، ثم الذين على الأثر ».(٤)

ثم فضَّل الله تعالى والنبي ﷺ من بين عموم الصحابة أقوامًا بأعينهم على الذيت جاءوا من قبلهم ، ففضَّل المهاجرين والأنصار على غيرهم ممن أسلم بعد الفتح مَن الصحابة ، فقال عزَّ من قائل :

قال تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة : ١٠٠].

وقال عزَّ من قائل :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا أُوْلَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ [الأنفال : ٧٢].

وقال سبحانه :

﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَّنَصَرُوا أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٧٤﴾ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُوْلَئِكَ مِنكُمْ وَأُوْلُوا الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [الأنفال : ٧٤و٧٥].

= والترمذي(٣٨٥٩) من طريق : الأعمش ، عن إبراهيم النخعي ، عن عبيدة ،عن عبد الله ابن مسعود - رضي الله عنه - به.

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٢٩٧) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٧٨) بسند حسن من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -.

وقال تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [الحشر :٨و٩].

وكان النبي ﷺ يقول :

« اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة ، فاغفر للأنصار والمهاجرة ».[(١)]

وعن ثوبان مولى رسول الله ﷺ : أن رسول الله ﷺ ذكر حوضه ، فقالوا: يا رسول الله ! من أول الناس ورودًا له ؟ فقال :

« فقراء المهاجرين ، الشعثة رؤوسهم ، الدنسة ثيابهم ، الذين لا تُفتح لهم السُدد ، ولا ينكحون المتنعمات ».[(٢)]

وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ ، قال :

« الأنصار شعار ، والناس دثار، ولولا الهجرة لكنت امرءًا من الأنصار، ولو سلك الناس واديًا وشعبًا، لسلكت وادي الأنصار وشعبهم».[(٣)]

---

(١) أخرجه البخاري(٤/ ١١٥) ، ومسلم (٢/ ١٤٣١) من طريق : شعبة ، عن معاوية بن قرة ، عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - به.

(٢) أخرجه الآجري في «الشريعة» (٢/ ٣٨٨) بسند صحيح،وهو عند أحمد(٥/ ٢٧٥) والترمذي(٢٤٤٤) ، وابن ماجة (٤٣٠٣) بسند فيه انقطاع.

(٣) أخرجه البخاري (٤/ ٣٥٢) ، ومسلم (٢/ ٧٣٨-٧٣٩) من طريق : عباد بن تميم ، عن عبد الله بن زيد بأطول من اللفظ المذكور.

وقال ﷺ :

« **المهاجرون والأنصار بعضهم أولياء بعض في الدنيا والآخرة** »[1] .

ثم فضَّل النبي ﷺ أفرادًا بعينهم من المهاجرين والأنصار على عموم المهاجرين والأنصار ، ففضَّل العشرة المبشرين بالجنة.

وخصَّ **من هؤلاء الخلفاء الأربعة** : أبا بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علي بن أبي طالب - رضوان الله عليهم أجمعين - ، فكانت سنة التقديم والتفضيل ، كما روى ابن عمر - رضي الله عنه - قال:

كنا نخيِّر بين الناس في زمن النبي ﷺ ، فنخيِّر أبا بكر ، ثم عمر بن الخطاب ، ثم عثمان بن عفان - رضي الله عنهم - .[2]

قال عبد الله بن الإمام أحمد [3] :

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٣٦٣) ،وابن حبان (موارد:٢٢٨٧)،والطبراني (/ ٣١٤ ٢و٣١٥)، وابن عدي (١١٢٢) من طريق :

عاصم بن أبي النجود ، عن أبي وائل ، عن جرير بن عبد الله .

وسنده صحيح لولا مافي عاصم من اللين ، ولكن تابعه عليه سلمة بن كهيل عن أبي وائل عند الطبراني في «الكبير» (٢/ ٣١٣) ، **فصحَّ الحديث** ، والله أعلم.

(٢) أخرجه البخاري (٣/ ٨) من طريق:

يحيى بن سعيد ، عن نافع ، عن ابن عمر به.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ١٤) ، وفي «فضائل الصحابة» (٥٨) ، وعبد الله في «السنة» (١٣٥٠) ، وابن أبي عاصم في «السنة» من طريق : أبي معاوية ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن ابن عمر به ، **وسنده صحيح**،وله طرق أخرى عن ابن عمر.

(٣) « السنة » لعبد الله (١٤٠١).

سألت أبي عن التفضيل بين أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ، فقال أبي - رحمه الله - :**أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي الرابع من الخلفاء ،** قلت لأبي : إن قومًا يقولون : إنه ليس بخليفة ؟ قال : **هذا قول سوء رديء** ،وقال :أصحاب رسول الله ﷺ يقولون له : **يا أمير المؤمنين ، أفنكذبهم ؟! وقد حجَّ بالناس ، وقطع ، ورجم ، فيكون هذا إلا خليفة .**

وفي « رسالة عبدوس بن مالك العطار » عنه ، قال[1] :

« **وخير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر الصديق ، ثم عمر بن الخطاب ، ثم عثمان بن عفان،يقدِّم هؤلاء الثلاثة كما قدَّمهم أصحاب رسول الله ﷺ، لم يختلفوا في ذلك** » .

وهو متواتر عن الإمام أحمد - رحمه الله - من وجوه كثيرة .

وقال الشافعي - رحمه الله - :

« **أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ : أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم علي - رضوان الله عليهم -** »[2] .

وروى عبدالله بن وهب ، قال : سألت مالك بن أنس :

مَنْ أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ ؟قال : «**أبو بكر وعمر**» .

قلت: ثم من ؟قال : «**أمسك**» ، قلت: يا أبا عبدالله : إنك إمام أقتدي بك في ديني ، قال : «**أبو بكر وعمر ، ثم عثمان**»[3].

---

(١) (ص:٧٤).

(٢) أخرجه البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤٣٣) بسند صحيح.

(٣) أخرجه الخلال في «السنة» (٢/ ٤٠١).

فوقف الإمام مالك ، ومثله الإمام أحمد عند عثمان لزومًا لحديث ابن عمر - رضي الله عنه - ، وإن كان الإمام أحمد - رحمه الله - لم ير بأسًا بمن ألحق بهم عليًا - رضي الله عنه - ، **وهو موافق لقول الشافعي وعموم أهل السنة والجماعة**.

وقد روى عبد الله ، عن أبيه - الإمام أحمد - قال[1] :

« السنة في التفضيل الذي نذهب إليه ما روي عن ابن عمر - رضي الله عنه - ، يقول : أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، وأما الخلافة فنذهب إلى حديث سفينة ، فنقول : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي في الخلفاء ، فنستعمل الحديثين جميعًا ، **ولا نعيب من ربَّع بعلي لقرابته وصهره وإسلامه القديم وعدله** ».

ثم في الفضل بعد هؤلاء : طلحة ، والزبير ، وسعد بن أبي وقاص ، وعبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنهم - أجمعين.

وقد قال الإمام أحمد - رحمه الله - كما في «رسالة عبدوس» (ص: ٦١) : « **ثم بعد هؤلاء الثلاثة : أصحاب الشورى الخمسة : علي بن أبي طالب ، والزبير ، وعبد الرحمن بن عوف ، وسعد ، كلهم للخلافة ، وكلهم إمام** ».

ويدل عليه :ما عند مسلم (٤/ ١٨٨٠) من حديث أبو هريرة رضي الله عنه :

أن رسول الله ﷺ كان على جبل حراء، فتحرَّك، فقال رسول الله ﷺ:

« اسكن حراء ، فما عليك إلا نبي ، أو صدِّيق ، أو شهيد ».

---

(١) « السنة » لعبد الله بن أحمد (١٤٠٠).

وعليه النبي ﷺ ، وأبو بكر ،وعمر ، وعثمان ، وعلي ، وطلحة، والزبير ، وسعد بن أبي وقاص - رضي الله عنهم -.

وأما عقيدة أهل السنة والجماعة فيما جرى بين الصحابة فهي :

الترضي على جميع الصحابة ، والشهادة لهم بالخيرية كما شهد لهم الله تعالى ، ونبيه ﷺ ، وعدم الخوض فيما شجر بينهم من خلاف أو قتال ، لا سيما بين المفضَّلين منهم ، بل الترحم والترضي عليهم، وغض الطرف عما قد يكون بدر من أحدهم ، فما هو إلا اجتهاد، وهم بين اثنين : **أحدهما مجتهد مخطيء ، فله أجر واحد، والآخر مجتهد مصيب فله أجران ، ولا نقول فيهم إلا الحسني ، كل منهم أراد باجتهاده إعلاء كلمة الله،رضي الله عنهم أجمعين** ، وقد قال تعالى في التنزيل :

﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر : ١٠].

فيجب لهم علينا الترحم والاستغفار والترضي عليهم ، وعدم الولوج فيما شجر بينهم ، أو التقدُّم إليهم ببغض أو سب أو قذع والعياذ بالله ، فإنها طريقة أهل الترفض والتشيع قبحهم الله.

وقد روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

«لا تسبوا أصحابي ، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحدٍ ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه»[1] .

---

(١)أخرجه الإمام أحمد (٣/ ١١و٥٤و٦٣)، والبخاري (٢/ ٢٩٢) ، ومسلم (٤/ ١٩٦٧) ، وأبوداود (٤٦٥٨) ، والترمذي (٣٨٦١) ، ، وابن ماجة (١٦١) .

ولله در العوام بن حوشب - رحمه الله - إذ يقول:

اذكروا محاسن أصحاب محمد ﷺ ، تأتلف عليه قلوبكم ، ولا تذكروا غيره ، فَتُحَرِّشوا الناس عليهم[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -[2] :

«ويتبرؤون - أي أهل السنة والجماعة - من طريقة الروافض ، الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم ، وطريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل ،و يمسكون عما شجر بين الصحابة ، ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساويهم منها : ما هو كذب ، ومنها : ما قد زيد فيه ونقص ، وغُيِّر عن وجهه ، والصحيح منه هم فيه معذورون ، إما مجتهدون مصيبون ، وإما مجتهدون مخطئون ، وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره ، بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة ، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر».

قلت : روى أبو بكر الخلال في «السنة» (٧٥٨) بسند صحيح عن الإمام أحمد ، قال : **من تنقَّص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ ، فلا ينطوي إلا على بلية ، وله خبيئة سوء ، إذا قصد إلى خير الناس وهم أصحاب رسول الله ﷺ ، حسبك** .

---

(١) أخرجه الخلال في «السنة» (٨٢٩) ، والآجري في «الشريعة» (٣/ ٥٤٠) بسند حسن.

(٢) « العقيدة الواسطية » (ص: ٧٧).

وقال الحميدي - رحمه الله - (١):

« والترحم على أصحاب محمد كلهم ، فإن الله عز وجل قال :

﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠].

فلم نؤمر إلا بالاستغفار لهم ، فمن سبهم أو تنقصهم أو أحداً منهم فليس على السنة ،وليس له في الفيء حق .

أخبرنا بذلك غير واحد عن مالك بن أنس ، قال :

قسم الله تعالى الفيء ، فقال : ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ﴾ ثم قال : ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا﴾ الآية ، فمن لم يقل هذا لهم فليس ممن جُعِلَ له الفيء ».

وقال الآجري - رحمه الله - (٢):

« ينبغي لمن تدبر ما رسمناه من فضائل أصحاب رسول الله ﷺ وفضائل أهل بيته - رضي الله عنهم أجمعين - أن يحبهم ويترحم عليهم ويستغفر لهم ، ويتوسل إلى الله الكريم بهم ويشكر الله العظيم إذ وفقه لهذا ، ولا يذكر ما شجر بينهم ولا ينقر عنه ولا يبحث ، فإن عارضنا جاهل مفتون قد خُطِيءَ به عن طريق الرشاد فقال : لم قاتل فلان لفلان، ولم قتل فلان لفلان وفلان؟ .

قيل له : ما بنا وبك إلى ذكر هذا حاجة تنفعنا ولا اضطررنا إلى علمها

فإن قال : ولم ؟

---

(١) « أصول السنة» : (ص:٤٩).

(٢) « الشريعة» (٣/ ٥٣٦-٥٣٨).

قيل له : لأنها فتن شاهدها الصحابة - رضي الله عنهم - فكانوا فيها على حسب ما أراهم العلم بهم ، وكانوا أعلم بتأويلها من غيرهم ، وكانوا أهدى سبيلاً ممن جاء بعدهم ، لأنهم أهل الجنة عليهم نزل القرآن وشاهدوا الرسول ﷺ وجاهدوا معه وشهد لهم الله عز وجل بالرضوان والمغفرة والأجر العظيم ، وشهد لهم الرسول ﷺ أنهم خير قرن .

فكانوا بالله - عز وجل - أعرف ، وبرسوله ﷺ وبالقرآن وبالسنة ، ومنهم يؤخذ العلم ، وفي قولهم نعيش ، وبأحكامهم نحكم، وبأدبهم نتأدب، ولهم نتبع ، وبهذا أمرنا .

فإن قال : وإيش الذي يضرنا من معرفتنا لما جرى بينهم والبحث عنه؟

قيل له : ما لا شك فيه وذلك أن عقول القوم كانت أكبر من عقولنا، وعقولنا أنقص بكثير ، ولا نأمن أن نبحث عما شجر بينهم فَنَزِلّ عن طريق الحق ونتخلّف عما أمرنا فيهم.

فإن قال : وبم أُمرنا فيهم ؟

قيل:أُمرنا بالاستغفار لهم والترحم عليهم والمحبة لهم والاتباع لهم ، دل على ذلك الكتاب والسنة وقول أئمة المسلمين .

وما بنا حاجة إلى ذكر ما جرى بينهم ، قد صحبوا الرسول ﷺ وصاهرهم وصاهروه ، فالبصحبة يغفر الله الكريم لهم .

وقد ضمن الله - عز وجل - في كتابه أن لا يخزي منهم واحدًا ، وقد ذكر لنا الله تعالى في كتابه أن وصفهم في التوراة والإنجيل ، فوصفهم بأجمل الوصف ، ونعتهم بأحسن النعت ، وأخبرنا مولانا الكريم أنه قد تاب عليهم ، وإذا تاب عليهم لم يعذب واحدًا منهم أبدًا -

رضي الله عنهم ورضوا عنه - أولئك حزب الله ، ألا إنَّ حزب الله هم المفلحون .

فإن قال قائل : إنما مرادي من ذلك لأن أكون عالمًا بما جرى بينهم فأكون لم يذهب عليَّ ما كانوا فيه لأني أحب ذلك ولا أجهله .

قيل له : أنت طالب فتنة ، لأنك تبحث عما يضرك ولا ينفعك ، ولو اشتغلت بإصلاح ما لله - عز وجل - عليك فيما تعبدك به من أداء فرائضه واجتناب محارمه كان أولى بك ، **وقيل** : ولا سيما في زماننا هذا مع قبح ما قد ظهر فيه من الأهواء الضالة .

وقيل له : اشتغالك بمطعمك وملبسك من أين هو ؟ أولى بك ، وتكسبك لدرهمك من أين هو ؟ وفيما تنفقه ؟ أولى بك .

وقيل : لا يأمن أن يكون بتنقيرك وبحثك عما شجر بين القوم إلى أن يميل قلبك فتهوى ما لا يصلح لك أن تهواه ، ويلعب بك الشيطان فتسب وتبغض من أمرك الله بمحبته والاستغفار له وباتباعه ، فتزل عن طريق الحق، وتسلك طريق الباطل » .

هذا ، والله أعلم ، وهو ولي التوفيق ، والحمد لله رب العالمين.

* * *

الفهرس

* * *



مطبعة المعارف
٠٤٠٣٢٣٥٩٠٨٥